جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية
السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية

من اعداد الدكتورة: فرقاني فتيحة

السنة الجامعية 2021/2020

مقدمة:

تتعدد النظريات والمناهج لدراسة العلاقات بين الدول، بما تحويه من تفاصيل وجزئيات ما بين حالتي السلم والحرب، وما بينهما من تشوهات تعكر صفو العلاقة بين أطراف المجتمع الدولي، الناتجة عن تعارض المصالح بين هذه الأطراف. فكل دولة، تسعى لتحقيق مصالحها القومية و أهدافها الوطنية، كالمحافظة على سلامة أراضيها، وحفظ أمنها، والوصول الى الأسواق والشهرة...مما يستدعي ذلك إنشاء تحافات، واسقاط دول وحكومات معادية، أو أحداث تغييرات في بعض القواعد الناظمة للعلاقات بين الدول.

إن تعارض المصالح بين الدول، قد يثير التوترات بينها، غير أن التوتر وحده لا يؤدي الى الصراع، فالريبة والشك وعدم الثقة بين الأطراف، ليس كافيا لتوليد الصراع بين الدول. وإنما المهم المواقف المتعارضة لأطراف النزاع. فالتوترات هي جزء من الصراع، مثلما الأزمة مرحلة منه، لما تمثله من تصاعد فجائي لأحداث غير متوقعة، تجعل صانع القرار للدولة المستجيبة، أمام حالة من الاختيار الصعب بين البدائل، طرفيها الحرب والسلم.

فالصراعات والنزاعات الدولية، والتوترات و الأزمات بين الدول، وما قد تؤول اليه من استخدام القوة في العلاقات بين الدول، نظرا لما يمثله من تهديد للانسانية والموارد الاقتصادية. وعليه تبرز الإشكالية التي ستسعى هذه الدراسة للإجابة عليها:

- **ما هي الأسباب والمبررات لهذه الصراعات والنزاعات الدولية ؟**

مقدمة

المحور الأول: مفهوم النزاع الدولي ومستويات تحليله

المحاضرة الأولى : مفهوم النزاع الدولي

المحاضرة الثانية: مراحل تطور النزاع الدولي

المحاضرة الثالثة: مستويات تحليله

المحور الثاني: النظريات المفسرة للنزاعات الدولية

المحاضرة الأولى: النظريات التقليدية

المحاضرة الثانية: النظريات التي تعتمد على مستوى الدولة

المحاضرة الثالثة: النظريات التي تعتمد على مستوى النظام الدولي

المحور الثالث: الطبيعة الجديدة للنزاعات الدولية

المحاضرة الأولى: التحول في شكل النزاعات واتجاهها

المحاضرة الثانية: الأشكال الجديدة للتهديد

قائمة المراجع

المحور الأول:

مفهوم النزاع الدولي ومستويات تحليله

المحاضرة الأولى: مفهوم النزاع الدولي:

يعتبر مفهوم النزاع من المفاهيم المعقدة والمتداخلة في معناها مع العديد من المفاهيم الأخرى المشابهة لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الدلالة اللغوية والاصطلاحية للفظ الصراع، والفرق بينه وبين النزاع من حيث الدلالة، على اعتبار أن أغلب الدراسات العربية تعطي المصطلحين نفس الدلالة في حين ان المعنى يختلف وهذا ما سنبينه من خلال التطرق الى مفهوم كل مصطلح على حدى.

أولا: تعريف الصراع Struggle

يتفق الباحثون على أن الصراع الدولي ظاهرة ذات طبيعة متعددة الأبعاد ومعقدة، نظرا لأنها تنفرد عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث الكثافة والعنف.

وقد أثر ذلك على مسألة إيجاد تعريف واحد لمصطلح الصراع، إذ نجد أن أغلب الدراسات والتحليلات الخاصة بالصراع الدولي هي دراسات حالة، وهذا ما لم يساعد على بناء فكري تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه لتحليل حالات أخرى، وبالتالي أدى ذلك إلى لجوء كل باحث لصياغة تعريف إجرائي يناسب موضوع بحثه ويتفق مع فرضياته حول الصراع موضوع الدراسة.

لذلك تعد مسألة التعريف بمصطلح الصراع معقدة بسبب تعدد المداخل التي يعتمدها كل باحث في تعريفه، إذ يشير الصراع مثلا في بعده النفسي إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر لها طبيعة متضادة تماما"، أما من حيث البعد الاجتماعي للصراع فهو يتحدد بكونه "نضالا حول قيم أو أوضاع أو مطالب معينة أو قوة أو حول موارد محددة أو نادرة"، بينما نجد مفهوم الصراع في بعده الأنثروبولوجي أنه يحدث نتيجة للتنافس بين طرفين على الأقل، قد يكون أحدهما فردا أو أسرة أو نسلا بشريا معينا أو قبيلة أودينا"[1].

و يستخدم مصطلح الصراع للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة من الأفراد منخرطة في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك[2]. وفي هذا الإطار يعرفه **إسماعيل صبري مقلد** بأنه "نضال مرتبط بالقيم يؤدي في الغالب إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين"[3].

---

[1]) منير بدوي، " تحليل الصراع الدولي " في: **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة، 1999) ص ص. 345،346.

[2]) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع ط.1، 1985)،ص.140.

[3]) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط.4، 1985)، ص.213.

تشير التعاريف السابقة إلى أن الصراع يتضمن وجود تعارض في الرغبات و المواقف بين طرفين أو أكثر، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق أهدافه على حساب الطرف أو الأطراف الأخرى. وهناك من يعتبر الصراع صفة حتمية وملازمة للتغيير الاجتماعي وهو تعبير عن عدم التوافق في المصالح و القيم و المعتقدات، والتي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغيير في مواجهة الضغوط الموروثة[1].

كما يقوم الصراع بين مجموعة من الأطراف والدول عندما تتعارض المواقف حول بعض القضايا، فالأطراف الدولية دائما تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف المحددة كإضافة بعض الأراضي لها، أو البحث عن الأمن أو المجال الحيوي أو الوصول إلى الأسواق والشهرة، أو لتحقيق التحالفات، أو لإسقاط حكومة معادية أو إحداث تغييرات في بعض القواعد المنظمة للعلاقات الدولية، وبالتالي فان السعي نحو تحقيق أو صيانة هذه الأهداف تجعل المطالب و الأفعال لكل طرف ربما تصطدم بمصالح وأهداف الأطراف الأخرى، قد تؤدي إلى حالة من التعارض والتصادم في المواقف وبالتالي تعارض الرغبات والإرادات والمصالح للإطراف الدولية، وأن اللحظة الحرجة في الصراع هي عندما تكون مصالح أحد الأطرف على حساب مواقف الأطراف الدولية الأخرى[2].

كما يعرف الصراع على أنه " تعارض بين مجموعتين أو أكثر، تسعى كل واحدة منها لتحقيق أهداف متناقضة أو تبدو أنها متناقضة، والصراع يعبر عن تصارع إرادتين و تضاد مصالحهما و تعارضها، وغالبا ما يكون الصراع معروف الأبعاد و الأطراف و الاتجاهات[3]. وفي هذا الإطار يعرف **لويس كوسر L.Coser** الصراع بأنه **" تنافس على القيم وعلى القوة و الموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم"**[4]. وهذا يعني أن الصراع يتضمن درجة أعلى من التنافس إذا كان هناك وعي بين الأفراد على الشيء الذي يتنافسون عليه حيث يرقى التنافس ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم و تحييدهم.

ومما سبق يتضح بأن الصراع يتضمن عدة أبعاد:

1- أنه يفترض بداية، تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، مع توفر شرط الإدراك لدى الأطراف و وعيها بهذا التناقض.

2- أنه يفترض توفر الرغبة من طرف في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر.

3- أن الصراع يتخذ ثلاث مستويات، المستوى الأول يتعلق بالصراعات الفردية، أما المستوى الثاني فيتعلق بالصراع بين الجماعات، و يختص المستوى الثالث بالصراع بين الدول أو ما يعرف بالصراع الدولي.

---

[1]) حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل** (باتنة: منشورات خير جليس، ط. 1، 2007) ص.19.

[2]) محمد نصر مهنا ، خلدون ناجي معروف ، **تسوية النزاعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط** (القاهرة : مكتبة غريب، ب.س.ن)،ص. 18.

[3]) عليوة السيد، **إدارة الأزمات و الكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب** (القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع،ط.2 ،2002) ص.13.

[4]) دورتي، بالتستغراف، **مرجع سابق**، ص.140.

ويعد الصراع على المستوى الدولي" تنازع وتصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية، وهذا التنازع و التصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وفي مواردها وإمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق"، كما تتعدد الصراعات بين الدول وتتنوع، فقد تكون سياسية، أو اقتصادية، أو مذهبية، أو دينية، أو حضارية...الخ، وتعتبر الحرب ذروة الصراع الدولي[1]

إلا أن هناك من يرى بأن الصراع الدولي لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب، وإنما يتيح في الجانب الجوهري منه محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، ويترتب على ذلك أنه سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستغلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تجمعها في ائتلاف أو محور مضاد، وهو ما يولد قانون التوازن أين يصعب على أي طرف ابتلاع الطرف الآخر[2].

إذن، غالبا ما نجد أن موضوع الصراع السياسي هو القوة، أو العمل على زيادة القوة، فالقوة- سواء كانت هدفا أو وسيلة– هي محور الصراع بين الدول، وفي هذا الإطار يرى **برود ون Proudhon** أن " **الصراع السياسي هو ظاهرة من ظواهر القوة Un Phénomène de puissance و أن عالم السياسة يقوم على أساس من روابط وعلاقات القوة**"[3].

فحسب هذا الاتجاه، يعدّ محور الصراع الدولي هو القوة سواء كانت هدفا أو وسيلة. فإذا كانت القوة وسيلة لتحقيق أهداف الدول، ففي هذا الإطار قد يتخذ الصراع السياسي إحدى صورتين هما[4]:

أولا: الصراع العنيف Violent Struggle: و يقصد به الحرب أو الصراع المسلح الذي تلجأ فيه الدول إلى العنف و القتال دفاعا عن مصالحها الحيوية.

ثانيا: الصراع غير العنيف Non violent Struggle : ويشمل كافة أشكال الصراع الأخرى بخلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي كالدبلوماسية بصورها المختلفة، وإجراءات القسر الدولية الأخرى باستثناء الاستخدام الفعلي للعنف أو القوة العسكرية.

إلا أن الصورة الغالبة هي صورة الصراع غير العنيف، حيث تبقى أغلب الصراعات الدولية بعيدة عن نقطة الحرب وعليه لا يمكن الخلط بين الصراع الدولي والحرب، بحيث تعتبر هذه الأخيرة ذروة الصراع الدولي، أو أعلى مرحلة من مراحله.

كما يمكن أن تختلف صور الصراع باختلاف أهداف وغايات الدول في تصرفاتها و التي تنقسم بدورها إلى نوعين:[5]

أهداف التملك Possession goals و **الأهداف الثانوية Milieu goals**. ويقوم النوع الأول من الأهداف على تدعيم والمحافظة على الوسائل التي ترتبط بها شخصية وكرامة ومصداقية الدولة، كمراقبة إقليم الدولة وممارسة كافة جوانب السيادة عليه، ويمتاز هذا النوع من الأهداف بطبيعة التعارض مع

---

[1]) حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية:مقاربة نظرية**(الجزائر:مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، 2008)، ص.7.

[2]) مهنا، معروف، **مرجع سابق**، ص ص.7، 8.

[3]) ممدوح محمود مصطفى منصور،**سياسة التحالف الدولي** (القاهرة : مكتبة مدبولي،1997) ،ص.38.

[4]) **نفس المرجع** ،ص.39.

[5]) بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص.8 ، 9.

الأهداف المتماثلة للدول الأخرى وهذا نظرا لأن تصور دولة معينة لمسألة معينة يختلف عن تصور دولة أخرى لهذه المسألة. ومثل هذه الوضعية عادة ما يرمز إليها باللعبة **الصفرية Zero sum game.** أما النوع الثاني من الأهداف Milieu goals، فهو لا يهدف إلى تدعيم ملكية الدولة لشيء معين في تعارضها مع دول أخرى بل يتم ذلك على أساس المنفعة المتبادلة للدول الأطراف في العلاقات الدولية، و كثيرا ما يرمز لهذا النوع من الأهداف باللعبة غير الصفرية أو **"Non zero sum game."**

واختيار نوع من هذه الأهداف يؤثر على طبيعة العلاقة بين الدول، فإذا ركزت الدولة على تحقيق أهداف التملك فإنها حتما ستتجر إلى أزمات ومشاكل مع جل الدول الأخرى، لكنها إذا ركزت على الأهداف الثانوية فإنها تستطيع أن تؤمن وتضمن التعاون مع الدول الأخرى التي بدونها لا يمكن تحقيق الأهداف. لذلك نجد أن الصراعات بين الدول تنشأ عادة عندما ترغب دول أن تحقق أهدافها القومية **National goals** على حساب بعض الدول.[1]

ولذلك يشار إلى الصراع بأنه " تنازع الإرادات القومية، وهو الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى تعارض الأهداف والمواقف ويؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق."[2]

يتضح إذا من خلال التعاريف السابقة للصراع، بأن درجاته مختلفة وأشكاله متنوعة فهو يبدأ بالتنافس السلمي والتعايش بين الدول في أدنى درجاته، ليصل إلى الحرب والصدام المسلح عند اشتداد حدة التناقض والفشل في إدارة الصراع بصورة سلمية(*)، فنجد في حالة **التنافس** أنها لا تتضمن عنصر العداء ولا حتى الوعي لدى أحد الأطراف بأن الآخر موجود، أما في حالة **الصراع** فالأمر يختلف، إذ يعبر الصراع عن موقف يهدف فيه أحد الأطراف إلى الإضرار بالطرف الآخر لكي يصل إلى أهدافه، وقد تتصاعد حدة هذا الموقف ليصل إلى الحرب باعتبار هذه الأخيرة أنها التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يجد معها استخدام الأساليب الأكثر لينا والأقل تطرفا. لهذا تعتبر الحرب بمثابة ذروة الصراع أو آخر مرحلة في تطور الصراع الدولي.

وبناء على التعاريف السابقة لمفهوم الصراع يمكن صياغة التعريف الإجرائي التالي والذي سيكون منطلقا لدراستنا: **يعتبر الصراع بأنه تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة، مما يؤدي إلى تعارض الأهداف والمواقف ويؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق. كما يتميز الصراع بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات والميادين، لذلك تتجه الأطراف غالبا إلى إدارة الصراع بدل تسويته بسبب تعدد المسائل المتعارض بشأنها، وتعتبر الحرب ذروة الصراع الدولي.**

---

[1]) مهنا، معروف، **مرجع سابق**، ص.7.

[2]) **نفس المرجع** ، ص.9.

* في هذا الإطار يذهب **إبراهيم أبو خزام** في كتابه **الحروب وتوازن القوى** إلى اعتبار أن درجة الصراع ونوعه يرتبط بجملة من العوامل الموضوعية ،والشخصية أحيانا لعل في مقدمتها درجة التطور الحضاري والثقافي وطبيعة السلطة السياسية السائدة في مجتمعات الصراع ومدى شعورها بالمسؤولية وبدرجات التناقض والتوافق الإيديولوجي في الأنظمة السياسية، للمزيد من الإطلاع ارجع إلى :
إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى** (لبنان:الأهلية للنشر والتوزيع، ط.1، 1999)،ص.7.

ثانيا: مفهوم النزاع

يعتبر مفهوم النزاع من أبرز المفاهيم المشابهة للصراع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم conflit أوConflict باللغتين الفرنسية والانجليزية ،إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع.

لقد قدم **ابن منظور** تمييزا بين الصراع والنزاع، في معجمه "لسان العرب"، إذ يرى بأن **التنازع** هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما **الصراع والمصارعة** فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر.[1]

كما تأخذ العديد من الموسوعات الأجنبية بهذا التمييز إذ تعتبر أن الصراع ينطوي على "جدال عنيف" أو "كفاح ضد الغير،" في حين يشير النزاع إلى "الاختلاف" أو "التعارض" أو"التنافس في الأفكار،" وهذا يعني أن النزاع هو مرحلة سابقة للصراع وقد لا يتحول إلى صراع.[2]

وهناك من يعرف" الصراع بأنه التعارض في المصالح، في حين أن النزاع هو التعارض في الحقوق القانونية،" كما أن أساليب التعامل مع كل موقف تختلف فقد يجري احتواء الصراع بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره، أما النزاع فقد تتم تسويته بمعنى التوصل إلى حلول قانونية وسياسية.[3]

يتضح من ذلك بأن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع حيث نجد أن النزاع هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة.[4]

يذهب في هذا الاتجاه العديد من الباحثين والمختصين العرب لإيضاح هذا التمييز والأخذ به، حيث يرى **كمال حماد** أن مفهوم النزاع عموما يتناول" خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل حدود، مياه، أو ثروات طبيعية بين دولتين يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية، وغالبا ما يكون النزاع بين الدول حول الحدود، ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه. أما مفهوم الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، ويمكن أن يكون موضوع الصراع حدودا أو ثروات طبيعية، ولكن يتناول بعدا إيديولوجيا أودينيا أوعقائديا."[5]

---

[1]) عدنان السيد حسين، **مرجع سابق** ،ص.18

[2]) **نفس المرجع**، ص.18.

[3]) السيد عليوة، **إدارة الصراعات الدولية**(مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1988)،ص.406.

[4]) السيد حسين، **مرجع سابق**، ص.18.

[5]) **كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية في علم النزاعات**(لبنان:الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع،ط.1998،1)،ص.27.

كما يذهب فريق آخر إلى اعتبار أن الصراع هو "حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات، إذ يمكن اعتباره أعمق من النزاع، ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله، خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات."[1]

نجد من جانب آخر، أنهعندما يُبقي النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حلا له، عندها يكون النزاع صراعا، أو عندما يهدد أحد الأطراف باللجوء إلى استخدام العنف في حله.[2] وهذا ما يجعل المصطلحين في تداخل أحيانا.

يبدو من خلال التعاريف السابقة، أن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم النزاع، حيث ينطبق مفهوم الصراع من هذا المنطلق على ماأسماه **ادوارد آزار Edward Azar "النزاعات الاجتماعية المرجأة Protected conflicts** التي تكون مشحونة بالرموز والتي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر "النحن" و"الهم" كما يتميز بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات والميادين ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك.[3]

ويرى **إسماعيل صبري مقلد** أن الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين.[4] في حين يشير النزاع إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات.

كما يرى **ناصف يوسف حتى**، أن النزاع يحدث عادة نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة وعدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.[5]

إذن فالمقصود بالنزاع الدولي هو" **الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما وبدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما ولكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف وحله سلميا بالطرق الودية والدبلوماسية.**"[6]

يشير هذا التعريف إلى أن النزاع يتضمن خلافا بين دولتين أو أكثر حول مسألة محددة مع وعي الطرفين بهذا التناقض أو الخلاف، لكن إمكانية التقارب ممكنة إذا ما أرادت الأطراف الاتفاق حول المسألة المتنازع عنها وبالتالي إنهاء النزاع.

يبدو إذن، أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم النزاع، مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب بالإضافة إلى الصراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود أو لقرون طويلة (في حين أن النزاع يشتمل على مسائل محدودة وواضحة منذ

---

[1]) قادري، **مرجع سابق**، ص.9.
[2]) مهنا، معروف، **مرجع سابق**، ص.6.
[3]) ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 327.
[4]) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت:جامعة الكويت، 1982)، ص.213.
[5]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص. 294.
[6]) صالح يحي الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**(القاهرة:مكتبة مدبولي،ط.1. 2005)، ص.21.

البداية، كما يبدو قابلا للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع، ولهذا عادة ما نبحث عن السلام عندما نكون في صراع وعن التسوية عندما نكون في حالة نزاع).

فالصراع قد يمتد بجذوره إلى الماضي ويؤثر في علاقات الحاضر والمستقبل، كما أنه مشحون بالعواطف والمشاعر والرموز، كما أنه متأصل في إدراكات الشعوب على أن "الآخر" الذي نحن معه في صراع "هو عدو أبدي" وكل هذه الصفات تجعل مفهوم الصراع يختلف عن مفهوم النزاع من حيث العمق والشدة.

وعموما يحدث النزاع أو الصراع عندما يحاول شخص أو مجموعة من الأشخاص –دولتين أو مجموعة من الدول- اتخاذ تدابير معينة أو القيام بتصرف معين بحيث يؤدي هذا التصرف -نظرا للطبيعة التنافسية لمصالح وأهداف هذه الأطراف – إلى وقوع تصادم أو عدم توافق في المصالح والأهداف وبين البديل التعاوني أو التصالحي الذي يطلق عليه عادة "تسوية النزاع."[1]

والنزاع قد يقود إلى حرب، فيعرف عندها بالنزاع المسلح، كذلك فالصراع المتعدد المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، فقد يجر كذلك إلى الحرب.[2] بمعنى أن الحرب هي ذروة التناقض بين الدول والجماعات سواء كانت في نزاع أو صراع.

ويرى **عدنان السيد حسين** أن المثال الأبرز على التمييز بين النزاع والصراع هو الصراع العربي الإسرائيلي، كون العلاقات بين الطرفين هي ليست مجرد تنازع على الحدود، أوعلى النفط والمياه والموارد الأخرى، أو على مساحات محدودة من الأرض، بل إنها تبرز التناقض الصارخ بين الإرادات والأهداف.[3]

نخلص من خلال التعاريف السابقة إذا إلى أن مفهوم النزاع، وكذا مفهوم الصراع كلاهما يعبران على التفاعلات السلبية بين الدول، وكلاهما يستعملان كنقيض لفكرة التعاون والتجانس والاتفاق، رغم أن كل مصطلح يحمل دلالة ضمنية تختلف عن الأخر، حيث يعتبر النزاع كمرحلة من مراحل الصراع، كما يتسم بأنه أقل حدة وشمولا، حيث يتخذ بعدا واحدا أو أبعادا محددة وواضحة (عسكرية، اقتصادية، سياسية...). وفي معظم حالات النزاع تبقى لدى الأطراف المتنازعة أن تختار بين مواصلة النزاع والاختلاف في المصالح وبين إنهائه، مع توفر آليات التسوية، في حين يتسم الصراع بالحدة والشمول، كونه ينطوي على تناقض كبير في المصالح والأهداف بالإضافة إلى تعدد المسائل المتعارض عليها حيث تمتد من المسائل العادية كالحدود والمياه والثروات الطبيعية، إلى مسائل أشد تعقيدا كالمسائل الإيديولوجية والعقائدية والدينية، وتصعب تسوية الصراع لذلك تلجأ الأطراف إلى إدارته، إلا أنه غالبا ما يبقى الصراع بعيدا عن اللجوء إلى الوسيلة العسكرية.

---

[1]) بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص، 7،8.
[2]) السيد حسين، **مرجع سابق**، ص.19.
[3]) **نفس المرجع** ، ص ص.19،20.

المحاضرة الثانية: مراحل تطور النزاع

يمر النزاع قبل أن يصل الى مرحلة الذروة بعدة مراحل متدرجة ومتزايدة من حيث الشدة والتي تبدأ من التوتر إلى الأزمة إلى النزاع ثم الحرب والتي هي ذروة النزاع.

1-**التوتر** Tension

يعرفه **عبد العزيز جراد**، باعتباره أول مرحلة للنزاع بأنه **"حالة شئ يهدد بالقطيعة."**[1] وهو يشير بذلك إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا (حرب)، إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية.

ويعرف **مارسيل ميرل Marcel Mirl** التوترات Tensions بأنها" مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل للجوء إلى القوة المسلحة."[2]

ويختلف التوتر عن الصراع، إذ يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام. والتوتر حالة سابقة على الصراع وكثيرا ما رافقت انفجار الصراع، كما أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب الصراع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث الصراع.[3]

ولكن التوتر كمرحلة سابقة للصراع لا يؤدي وحده إلى الصراع وانما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد الصراع بين الأطراف، وإنما المهم الموقف المتعارض لأطراف النزاع، ويذهب **هولستي Holisti** في هذا الإطار إلى أن العداوة **Antagonism** والريبة والشك لم تكن شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة.[4] أي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف.

نخلص إذن إلى أن التوتر هو حالة سابقة على الصراع، تتميز بالعداء والتخوف والشكوك المتبادلة بين طرفين أو أكثر، وأن هذا الموقف إذا تحول إلى شكل خطير قد يؤدي إلى حدوث الصراع، أما إذا تمكنت الأطراف من القضاء على حالة الشك والعداء، أمكنهم ذلك من تجنب الخوض في الصراع الذي قد يتحول بدوره إلى عنف مادي.

---

[1])عبدا لعزيز جراد، **العلاقات الدولية** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1992)، ص.95.
[2]) قادري، **مرجع سابق**، ص.30.
[3]) مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**،ترجمة:حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي،1986)، ص.499.
[4]) مهنا، معروف، **مرجع سابق**، ص.9.

2-**الأزمة Crisis**

يعرف **تشارلز هيرمان Charles Herman** الأزمة بأنها **"تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير."**[1]

كما تعرف الأزمة بأنها "تحول فجائي عن السلوك المعتاد، تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة."[2]

كما يعرفها **جون سبانيير John Spanier** بأنها **"موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الوضع الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب."**[3] وعليه توصف الأزمة بأنها حمى العلاقات الدولية، وينظر إليها بأنها ساعة مأساوية في العلاقات الدولية.

أما **عبد العزيز جراد** فيرى بأن الأزمة تحدث **"عندما يجعل أحد الأطراف فجأة الطرف الآخر في وضع لا يطاق ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة والقيام بردود فعل عنيفة إذا كان قابل بفقدان قيمته."**[4]

من التعاريف المقدمة للأزمة الدولية أيضا أنها "موقف مؤثر جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى مرتبة الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف."[5]

نستنتج من خلال التعاريف السابقة بأنها تعطي نفس المدلول تقريبا للأزمة على أنها مجموعة أحداث خطيرة ومفاجئة، تتخذ وقتا قصيرا وتنطوي على تهديد للوضع القائم، وبالتالي فهي تؤثر على وحدة صنع القرار لأنها لا تملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة، وبذلك فالأزمة تحمل ثلاث خصائص رئيسية:

1- **عنصر المفاجأة:** كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.

2- **عنصر التهديد:** أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.

3- **عنصر الزمن:** من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

نخلص إذن، إلى أن الأزمة هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة، بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد توصل الأزمة إلى الحرب إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد. كما تعبر على أنها نقطة تحول هامة في مسار الصراع تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه، وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، وقد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب.

---

[1]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.183.
[2]) عليوة، **مرجع سابق**،ص.406.
[3]) قادري، **مرجع سابق**، ص.21.
[4]) جراد، **مرجع سابق**، ص.95.
[5]) قادري، **مرجع سابق**، ص.21.

3- الحرب War

يتفق أغلب المختصون في دراسة الصراعات الدولية على أن الحرب هي التعبير المادي عن الصراع، لتعتبر بذلك آخر مرحلة يبلغها الصراع أو هي ذروة الصراع بعد استنفاذ كل الأساليب السلمية لحله.

يعرف **مارسيل ميرل** الحرب بأنها **"وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره، حيث نكون في هذه الحالة أمام نزاع مسلح بين دولتين."**[1]

يركز هذا التعريف على وضوح نوايا الأطراف المتصارعة باستعدادها لاستخدام القوة العسكرية لحسم الخلاف.

كما يعرفها **فون كلاوزفيتش** بأنها **"امتداد للسياسة بوسائل أخرى، وعمل عنف يقصد منه إجبار الخصم على الخضوع."**[2]

ويربط هذا التعريف بين السياسة والحرب على اعتبار أن هذه الأخيرة وسيلة لتحقيق أهداف السياسة عند فشل الوسائل السلمية، تستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا.

أما **برتراند راسل Bertrand Rasel** فاعتبر الحرب بمثابة **"نزاع بين مجموعتين تحاول كل منها قتل وتشويه أوتعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له."**[3] يرتكز هذا التعريف للحرب على السلوك المنتهج من طرف المجموعات المتنازعة حيث تستخدم أسلوب القتل والتشويه للوصول إلى أهدافها.

أما **كارل دويتش Karl Deutsch** فيرى في الحرب **"درجة عالية من العنف المنظم تحضر له وتقوم به دولة معتبرة ذلك عملا شرعيا يدخل في نطاق أبسط حقوقها، ويكون هذا العنف المنظم موجها ضد دولة أخرى أو ضد إحدى الوحدات السياسية غير الدولة كالمنظمات والحركات الوطنية والسياسية."**[4]

ويركز هذا التعريف على مصطلح "العنف المنظم" الذي توظفه الأطراف المتصارعة، كما يبين أن هذا العنف لا يقتصر على الدول فقط بل يشمل أطرافا غير الدول.

في حين يرى **جهاد عودة** بأن **"الحروب هي أقسى أشكال الصراعات من حيث عدد القتلى فيها ومن حيث الأسباب المؤدية إليها تعني أن هناك مصالح متناقضة تناقضا كاملا كان من غير الممكن حلها إلا من خلال القوة المسلحة الفعلية وليس مجرد التهديد بها."**[5]

أما هذا التعريف فيستند على الأسباب المولدة لهذا الصراع وكذلك عدد القتلى الناجم عنه.

---

[1]) ميرل، **مرجع سابق**، ص.498.
[2]) عبد الوهاب الكيالي وآخرون،**موسوعة السياسة، مادة (الصراع)**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1981)، ص. 170.
[3]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.294.
[4]) **نفس المرجع**، ص.295.
[5]) مهنا، معروف، **مرجع سابق**، ص.10.

وهكذا يبدو أن مفهوم "الحرب" يختلف عن مفهوم "الصراع"، فالحرب هي ذلك الشكل من أشكال الصراع الذي يتم بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم تجد الأساليب السلمية الأخرى للصراع سبيلا لحلها.

وعليه يمكن القول بأن "الصراع الدولي" أشمل وأعقد بكثير في مفهومه ونطاقه من مفهوم ونطاق الحرب، لأن الحرب متى وقعت فإنها لا تترك أمام أطرافها إلا الخيار بين الاستمرار أو الاستسلام، بين النصر أو الهزيمة. وذلك بعكس ما يحدث في ظروف الصراع، ذلك أنه خلال كافة المراحل التي تسبق وقوع الحرب يكون هناك بعض المجال لإدارة الصراع والتكيف مع ضغوطه، مع توفر المقدرة النسبية على الاختيار بين البدائل العديدة والمتاحة لكل طرف من الأطراف الداخلة فيه.

إذن، فالصراع يشمل التوتر والأزمة والنزاع والحرب، فهو أوسع وأطول أمدا من هذه الحالات الفرعية التي تعتبر مراحل سابقة عنه، فقد يتشعب الصراع ويمتد لأكثر من نصف قرن على غرار الصراع العربي الإسرائيلي.

المحاضرة الثالثة: مستويات تحليل النزاع

تطرح مسألة مستويات التحليل بشكل مستمر في دراسة العلاقات الدولية لارتباطها الوثيق بقضية متعلقة بأكثر المستويات قدرة على تقديم أحسن تفسير للظاهرة، كما أن تبني الباحث مستوى تحليليا معينا يطرح أمامه إشكالا حول مدى أهميته بالنسبة للمستويات الأخرى، وإلى أي مدى يمكن أن يمدنا بالإجابات الدقيقة للإشكالية المطروحة؟

ولأن ظاهرة النزاع الدولي من بين الظواهر الأكثر انتشارا وتعقيدا من حيث أسبابها ومستوياتها، وجب الاستعانة بالأطر النظرية المناسبة وفق المستوى التحليلي الذي اعتمدته وذلك لإعطاء صورة واضحة لمختلف الأسباب المتحكمة في الصراع.

لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهمية منهج مستويات التحليل في تفسير الظواهر الدولية عامة والصراع الدولي على وجه الخصوص، كون هذه الظاهرة تتسم بالتعقيد الأمر الذي يتطلب دراستها على كل المستويات، ثم نتطرق بعد ذلك لأهم النظريات التي ساهمت في تفسير أسباب الصراعات والحروب الدولية، وذلك حسب المستوى الذي تقع ضمنه الأسباب.

أولا: أهمية مستويات التحليل في تفسير النزاعات

تعد مسألة تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية من أهم المسائل التي طرحها الدارسون في هذا الحقل، و يرجع مصدر هذه المسألة حسب **باري بوزان Barry Buzan** إلى كون الأحداث في العلوم الاجتماعية تتخذ أكثر من سبب في وقوعها كما أن هذه الأسباب يمكن أن توجد في أكثر من مستوى واحد من التموقع، وكمثال على ذلك يضيف **بوزان** أنه يمكن إرجاع نشوب الحرب العالمية الثانية إلى أكثر من سبب وهي: حالة اللاأمن الفرنسية، الانتقامية الألمانية و ضعف آلية نظام توازن القوى، وهذه التعددية السببية ربما تنعكس على التفسيرات المطروحة والتي قد تذهب في نفس الاتجاه.

يرى **بوزان** من خلال المثال السابق انه يمكن تصنيف الأسباب الفرنسية و الألمانية في مستوى واحد، كونها تتعلق بدوافع و سلوكات الدول، لكن ضعف ميزان القوى يعتبر مظهر من مظاهر النظام الدولي ككل وهو مستوى آخر مختلف في تفسيره لحالة الحرب عن التفسيرات المستندة على السلوك المنفرد للدول. كما أن اعتبارنا بأن الحرب كان سببها **هتلر** يجعلنا هنا بصدد مستوى تفسيري ثالث يختلف عن " الدولة" و "النظام" و يتجه إلى "الفرد." [1]

[1])Barry Buzan,"The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidred,"in KEN Booth and Steve Smith(ed.), **International Relations Theory Today** (Cambridge: University press, 2nd ed, 1997), pp.198, 199.

وفي نفس الاتجاه يميز **كينيث والتز Kenneth N.Waltz** بين ثلاث مستويات من السببية، والتي يسميها "صورا"، وهي **الأشخاص** ، و**الدول** ، و **المنظومات الدولية**، وذلك استنادا إلى أن الأنظمة ليست هي السبيل الوحيد لتفسير الأحداث في السياسة الدولية ، إضافة إلى انه نادرا ما تكفي التفسيرات على المستوى الشخصي (الفرد) لان طبيعة السياسة الدولية تعني الدول أكثر منها الأفراد.[1]

من هذا المنطلق، يعد التركيز على مستوى تفسيري واحد دون المستويات الأخرى بمثابة اختزال للمسببات الحقيقية للظاهرة. فالاعتماد على مستوى الفرد مثلا في تفسير ظاهرة الحرب باعتبارها ترجع إلى الشر الذي يكمن داخلنا، تجعلنا نصطدم بإشكال آخر وهو لماذا يخوض بعض القادة الأشرار الحروب بينما لا يقودها آخرون، ولماذا يخوض قادة شرفاء الحرب بينما لا يقودها آخرون؟ إذن فالشرح على مستوى الطبيعة البشرية لا يعطينا الإجابة الكافية.[2]

والسؤال نفسه يطرح على المستوى الثاني من التحليل -طبيعة الدولة أو المجتمع- وهو إذا كانت أنواع معينة من المجتمعات تتسبب في الحروب، لماذا لا تخوض بعض المجتمعات أو الدول السيئة الحروب؟ ولماذا تخوض دول صالحة حربا؟ (في مقابل السيئ-الشيوعي-و الصالح-الديمقراطي). وإذا كان التحليل على مستوى الدولة يمثل تفسيرا من الداخل إلى الخارج، أي أنه يمثل تفسيرا للأحداث داخل هذه الدول، فإن التحليل على مستوى المنظومة (النظام الدولي) يمثل تفسيرا من زاوية خارجية من حيث النظر إلى الطريقة التي تقيد بها المنظومة المتكاملة هذه الدول (أي تأثير المنظومة على سلوك الدول). ويعد مستوى الدولة ومستوى النظام إذا في تداخل كبير من خلال تفسير الظواهر الدولية، حيث عادة ما ينظر المحللون السياسيون إلى تكوين النظام الدولي للتنبؤ بسلوك الدول ومدى ميلها للدخول في حرب.[3]

وقد برزت مسألة مستويات التحليل في العلاقات الدولية خلال الخمسينيات من القرن الماضي، كجزء من التأثير الواسع الذي أحدثته السلوكية، والتي كانت تسعى إلى تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على الظواهر الاجتماعية.[4] وكانعكاس لتعدد المداخل لدراسة الظواهر في العلاقات الدولية، فقد تعددت تقسيمات مستويات التحليل بين العديد من الباحثين و المنظرين في هذا الحقل و بالأخص بين المفكرين الأمريكيين الثلاثة الذين يرجع إليهم الفضل في جلب مسألة مستويات التحليل نحو الاتجاه التفكيري السائد حول نظرية العلاقات الدولية وهم: **كينيث والتز Keneeth N.Waltz** و**مورتن كابلن Morton Kaplan** و**ديفيد سينغر J.David Singer** ، ويقسم **كينيث والتز** مستويات التحليل إلى ثلاثة مستويات أساسية وهي: مستوى الفرد (صانع القرار)، مستوى الدولة، ومستوى النظام الدولي وقد عكس هذا التقسيم في جزء كبير منه،عنوان عمله الكلاسيكي**"Man,the state and war** " من خلال تساؤله عن لماذا الحرب؟

---

[1]) جوزيف س.ناي الابن، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل(القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،ط.1997،1)،ص.51.

[2]) **نفس المرجع** ،ص.52.

[3]) **نفس المرجع** ، ص.54.

[4])Buzan, op.cit., p.199.

طبيعة البشر أنفسهم، طبيعة النظام الدولي و الساحة الدولية(النظام الدولي) حيث يظهر فيها التفاعل بين الدول.[1]

ويمكن الاستعانة بالجدول التالي لتوضيح مستويات التحليل التي يتفق عليها أغلب الدارسين في حقل العلاقات الدولية:

الجدول رقم 01:

Levels of Analysis **مستويات التحليل**		
Individual الفرد	**Domestic داخلي**	**Systemic نظمي**
Basic Explanation for State Actions • **Decisions made by individual leaders** **أساس شرح سلوك الدولة:** **- القرارات الصادرة عن القادة كأفراد**	**Basic Explanation for State Actions** • **All states unique** • **Behaviour derives from state's features** **أساس شرح سلوك الدولة:** **- كل دولة فريدة النوع** **- سلوك الدولة ينبع من خصائصها**	**Basic Explanation for State Actions** • **All states are similar/ sovereign** • **System logic drives behaviour** **أساس شرح سلوك الدولة:** **- الدول متشابهة/ ذات سيادة** **- منطق النظام يفرض السلوك**
Examples of Theories • **Cognitive theories & misperception** • **Crisis decision-making** • **Operational codes** **مثال النظريات:** **- نظريات الإدراك و سوء الإدراك** **- اتخاذ القرار في الأزمة** **- الرموز القابلة للتطبيق**	**Examples of Theories** • **Peace among democracies** • **Military-industrial complex** • **Bureaucratic politics** **مثال النظريات:** **- السلم الديمقراطي** **- المركب العسكري الصناعي** **- السياسة البيروقراطية**	**Examples of Theories** • **Balance of power** • **Long cycles** • **Hegemonic stability** • **Security Dilemma** **مثال النظريات:** **- ميزان القوة** **- الدورات الطويلة** **- استقرار الهيمنة** **- المأزق الأمني**

[1]) Jean Bethke Elshtain,"International Politics and Political Theory," in Booth and Smith**, op. cit.,** p.265.

Types of Data Considered	Types of Data onsidered	Types of Data Considered
• **Military strength** • **Deterrence capabilities** • **GNP** • **Number of major powers = Polarity**	• **Form of government** • **Political institutions** • **Economic structure & level of development** • **Ideology** • **History** • **Culture** • **Public opinion**	• **Leadership style** • **Leader's beliefs, goals value systems** • **Generational experience** • **Personal relationships**
نوع المعلومات التي يتم البحث فيها: - **القوة العسكرية** - **إمكانيات الردع** - **الدخل القومي الإجمالي** - **عدد القوى الكبرى: نظام القطبية**	**نوع المعلومات التي يتم البحث فيها:** - **شكل الحكومة** - **المؤسسات السياسية** - **البنية الاقتصادية و مستوى التطور** - **الأيديولوجية** - **التاريخ** - **الثقافة** - **الرأي العام**	**نوع المعلومات التي يتم البحث فيها:** - **نموذج القيادة** - **معتقدات و أهداف و نظام القيم عند القادة** - **تجارب الأجيال** - **العلا قات الشخصية**

المصدر: عبد السلام يخلف، "**مستويات التحليل في العلاقات الدولية**،" محاضرة في مقياس نظرية العلاقات الدولية، لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية (جامعة منتوري قسنطينة: 2004).

كما تخضع مسألة تحديد (تفسير) أسباب الصراعات الدولية إلى العديد من المداخل استنادا إلى توجه كل باحث وتصوراته تجاه حالات الدراسة، فهناك من أرجع هذه الصراعات إلى العوامل النفسية لصانع القرار، والبعض أرجعها إلى طبيعة النظام السياسي على اعتبار أن النظم الدكتاتورية أكثر اتجاها للصراع من النظم الديمقراطية، والبعض أرجعها إلى تناقض المصالح، وفريق آخر اهتم بعامل القوة، باعتبار أن الخلل في توازن القوة يشجع من يملك القوة على التوسع على حساب الطرف الأضعف الأمر الذي يؤدي إلى الصراع، واهتم فريق آخر بالأسباب ذات الطابع الاستراتيجي كالموقع الجغرافي و الرؤية السياسية للدور الاستراتيجي للدولة لدى صانع القرار السياسي.[1] ويمكن القول بأن كل هذه العوامل التي ذكرها العلماء تمثل اجتهاد كل منهم في تحديد أسباب الصراعات الدولية ومن ثمة لا يمكن الاستناد إليها بصورة مطلقة لتفسير أسباب أي صراع، و إنما يختلف الأمر من حالة ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى.

تختلف دراسة الصراع الدولي إذا وفقا لاختلاف مجال ومساحة الاستقصاء والدافع وراء دراسة السلوك الصراعي واختيار مستويات التحليل، والاختلاف الرئيسي بين أساليب الاقتراب المنهجي هو ما إذا كان الصراع الدولي يعتبر متغيرا مستقلا أو متغيرا تابعا، وهذا أمر هام بالنسبة لأغراض التحليل. فدراسة الصراع الدولي كمتغير مستقل تتجه نحو توضيح آثاره على المتغيرات الأخرى وعلى الدولة

[1]) محمد سعيد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط. 1، 2007)، ص.190.

المعنية، وتوزيع القوة في العالم وتوزيع الموارد في الإقليم، ومثال ذلك نظرية **لينين Lénine** حول الاستعمار التي ذهبت إلى اعتبار الحرب العالمية الأولى من فعل البرجوازية للتغلب على الصراع الطبقي بالتركيز على الهوية والقومية، فالصراع الدولي كمتغير مستقل يقرر النتائج التي تصبح بدورها مقدمات لصراع دولي جديد. وينظر للصراع الدولي كمتغير تابع باعتباره نتيجة لمقدمات وسوابق عديدة ومن الناحية الأمبريقية لم يتم التوصل إلى ظاهرة محددة بذاتها دون غيرها يمكن ملاحظتها والقول بأنها السبب الوحيد للصراع الدولي.

وتقوم الدراسات الامبريقية بتحديد عوامل الصراع واختيار المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في هذه العوامل، ويطلق على هذا النوع من أساليب التحليل اسم **تحليل العامل factor analysis** وبالرغم من فائدة هذا الأسلوب التحليلي في توضيح السلوك الصراعي الدولي إلا أن تعدد المتغيرات لهذا السلوك لا يعني الحصر الكامل لهذا السلوك وأن تعميم النتائج عندئذ لا يخلو من الدقة. يضاف إلى ذلك أن توافر العديد من وحدات التحليل والمفاهيم المرتبطة بالصراع الدولي تجعل الدارس في مواجهة ثلاثة مستويات من التحليل كما سبق ذكرها.

وقد تباينت المواقف بين الباحثين حول تبني مستوى تحليلي دون آخر أو تبني كل المستويات في تفسير ظاهرة الصراع الدولي. حيث يرى بعض الباحثين أن اختيار مستوى واحد من مستويات التحليل الثلاثة هي أفضل الطرق العلمية لدراسة الصراع الدولي، بينما يرى فريق آخر من الدارسين ضرورة الجمع بين المستويات الثلاثة حتى يمكن الوقوف على كافة جوانب الصراع.

ويرى البعض أن تبني منهج مستويات التحليل، يطرح أطر شاملة ومقبولة لتفسير النزاعات المعاصرة، وهذا من شأنه أن يعري عقدة العلاقات الخلافية بين المصادر الدولية، والمصادر التي تعود لأصل الدولة، والمصادر الاجتماعية للنزاعات، وكلها معروفة في الكتابات الحديثة، كما أن أي منها غير قابل للانتقاص من قبل كتاب آخرين، وبالخصوص في كتابات **ادوارد آزار Eduard Azar**، فيما أسماه **"بالنزاعات الاجتماعية الدولية"ISC"** بمعنى النزاعات التي لم تعد دولية (أي بين الدول) و لا اجتماعية (داخلية)، ولكنها تتأرجح بين الصفتين، ويمكن رؤية هذا الإطار على أنه نقطة تلتقي فيها مختلف التفسيرات النظرية.[1] وقد أدى الاختلاف حول أهمية مستوى تحليلي بالنسبة للآخر إلى خلق تساؤلات جديدة حول أهمية اعتماد منهج مستويات التحليل في دراسة وتحليل النزاعات، مما دفع بعض الباحثين إلى تبني أطر تحليلية مختلفة.

بالرجوع إلى المنهج الذي استخدمه **ليفي Levy** بالنسبة للحروب بين الدول على سبيل المثال، نجد أنه استخدم **" منهج مستويات التحليل levels of analysais** "في مراجعته " للنظريات المتضاربة حول النزاعات الدولية"، أما **سوقانامي(Suganami)** فقد استخدم **نموذج"مستويات التسبيب levels of causation** في تحليله لأسباب الحرب، أما **رامسبوتام Ramsbotham**، و

[1]) محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاع في الفكر والممارسة الغربية** (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،ج1، 2003)، ص.188.

ودهاوس woodhouse فقد استخدما منهج " **أبعاد النزاع Demensions of conflict** " و الذي يميز بين الصفات الهيكلية و الثقافية و المتصلة بالعلاقة.[1]

إن هذا التباين حول أهمية مستوى تحليلي دون الآخر، يخلق تحد آخر أمام الباحث حول أفضل المستويات التي يمكن تبنيها لدراسة الظاهرة، وخاصة ظاهرة الصراع الدولي التي تتسم بالتشابك والتعقيد أين يصعب فيها اختيار مستوى تحليلي دون الآخر. ولتجاوز الإشكال حول أهمية مستوى تحليلي دون آخر في تفسير ظاهرة الصراع الدولي، سنقدم في العنصر الموالي بعض المساهمات النظرية سواء التي اعتمدت في تفسيرها على الفرد أو الدولة أم على النظام الدولي، أو حتى التي تجمع بين كل المستويات. وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة لظاهرة الصراع الدولي على ضوء الأطر النظرية البارزة في ميدان العلاقات الدولية.

[1]) **نفس المرجع**، ص.188.

المحور الثاني:
النظريات المفسرة للنزاعات الدولية

المحاضرة الأولى: النظريات التقليدية في تفسير النزاعات الدولية

أدى تعدد و تشابك أسباب و أبعاد النزاعات إلى اختلاف الكتاب والباحثين فيما يخص مصدره، وبالتالي المستوى التحليلي الأنسب لتفسير الصراع حالة الدراسة. ففي حين رأى البعض أن الصراع يصدر عن عوامل شخصية بغض النظر عن دور الشخص وموقعه سواء كان في السلطة أم لا، نجد مجموعة أخرى من المفكرين ترى أن مصدر الصراع يكمن في عوامل مجتمعية مختلفة. ورأت مجموعة ثالثة أن مصدر الصراع يكمن في البنية الدولية أو النظام الدولي.[1] لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة الصراع الدولي محاولين بذلك تصنيفها ضمن المستوى التحليلي الذي اعتمدته في تفسيرها للظاهرة.

أولا: مستوى الفرد كوحدة تحليل:

يؤسس هذا المستوى التحليلي لظاهرة النزاع افتراضاته على مرجعية منهجية تفسر الصراعات بإرجاعها إلى الطبيعة الإنسانية، حيث أن الدوافع الذاتية العدوانية و الأنانية لدى البشر، بما فيهم القادة السياسيون - هي أحد المحركات الرئيسية للحروب بين الدول[2]. ويجد هذا المستوى من التحليل مصدره لدى الفلاسفة الكلاسيكيين و علماء النفس، بالإضافة إلى أطروحات المدرسة السلوكية.

1- الفلاسفة الكلاسيكيون:

يتفق أغلب الفلاسفة الكلاسيكيون الذين حاولوا تقديم تفسيرات لأسباب الحروب على أن المصدر الأساسي لهذه الظاهرة يرجع إلى الطبيعة الإنسانية الشريرة و إلى غريزة الأنانية و حب السيطرة، إضافة إلى سيطرة الغرائز على عقله. كما يركزون في تفسيرهم على الدوافع المحركة للصراع الدولي في نطاق ما يسمونه بنزعة الإنسان إلى التدمير وهي النزعة التي تجد أساسها في حب السيطرة والانتقام والتوسع والمخاطرة ،وتوفر الصراعات والحروب في رأيهم الفرصة المثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها.

ففي تحليله للطبيعة البشرية، ركز **أكزينوفون Xinophon** (426-354 ق.م) على الدور الأساسي الذي تلعبه العواطف على حساب العقل ورأى أن الحرب تهدف إلى انتزاع الإعجاب والتقدير الشخصي من قبل الغير، ويرى أن الحصول على إعجاب وتقدير الغير هي رغبة متأصلة في الإنسان، وبالتالي تصبح الحروب وسيلة لتحقيق تلك الرغبة.[3]

كما يعتبر كل من **أفلاطون**(347-427 ق.م) و**أرسطو**(322-384 ق.م) أن الحرب العدوانية تحصل نتيجة لتغلب الأهواء على العقل. إذ يرجع العنف إلى ما يسميانه النواقص في الشخصية البشرية، حيث

---

[1]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.303.
[2]) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص.385.
[3]) يوسف حتى، **مرجع سابق** ،ص.303.

تتغلب الأهواء على العقل. واعتبر **رينولدينيبور** أنه لا يمكن استئصال الإثم والشر من المجتمع نتيجة وجودها في الطبيعة البشرية و خاصة نتيجة أنانية الإنسان.[1]

أما **توماس هوبز Thomas Hobbs** فينطلق من مقولة مفادها أن الإنسان يميل دوما إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعا في ذلك إما بالبحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في المجد.[2] كما ركز **سانت أوغسطين** (354-413 ق.م) على تركيبة الطبيعة البشرية والتي تسيطر عليها –حسب رأيه-الأهواء و الرغبات، وأن الإثم متأصل في الإنسان منذ أيام آدم وحواء، حيث تنعكس تلك المشاعر على سلوك الإنسان وتظهر في العنف، حب الانتقام، العداء المستحكم والتوق الشديد للقوة. وفي نفس الاتجاه يذهب الفيلسوف الألماني **فريدريك نيتشه F.Neitche** حيث يعتبر أن الإنسان هو المصدر الوحيد للصراعات، وأن الوجود الإنساني هو صراع دائم ومتواصل وهو بالتالي نوع من الحرب.[3]

تعتبر الآراء السابقة التي تنسب إلى الفلاسفة القدامى، من بين الإسهامات الفكرية التي ركزت على تفسير ظاهرة الصراع بإرجاعها إلى الطبيعة البشرية، حيث التمسنا تقريبا إجماعا بين مختلف الفلاسفة على أن الصراع متأصل في الطبيعة البشرية التي تسيطر عليها الأهواء و الرغبات وحب السيطرة، حيث تسيطر تلك العواطف على العقل، وتبرز بالتالي مشاعر من نوع العنف، وحب الانتقام والعداء والتي تجد متنفسا لها من خلال الصراعات و الحروب-ورغم أن آراء هؤلاء الفلاسفة تبدو بسيطة وغير مؤسسة على مناهج علمية واضحة، إلا أنها تعبر عن البدايات الفكرية الأولى التي عنيت بتفسير ظاهرة الصراع كما يرجع لها الفضل في إرساء دعائم التيارات العلمية اللاحقة، التي حللت الظاهرة الصراعية بالتركيز على تركيبة الطبيعة البشرية.

2- إسهامات الاتجاهات النفسية (السيكولوجية):

أخذ هذا المدخل التفسيري لأسباب الصراع مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة الصراع الدولي، حيث يركز بعض علماء النفس تفسيرهم للدوافع المحركة لعملية النزاع و التصدع على المستوى الدولي في نطاق ما يسمونه بنزعة الإنسان إلى التدمير، وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب السيطرة و التسلط، وفي الدافع نحو الانتقام و السيطرة و التوسع و المخاطرة، وتوفر الصراعات والحروب في رأيهم، الفرصة المثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع و النزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها.[4] وهناك من يرى أن مصادر نزاع دولي ما يمكن أن ترد إلى تلك الاعتبارات الفردية –النفسية، المتعلقة بشخصية صانع القرار الرئيسي في أحد أطراف الصراع على الأقل(مثل الميل الجارف إلى الزعامة-الميول العدوانية المتطرفة...الخ).[5]

---

[1]) **نفس المرجع**، ص ص.305-307.
[2]) ميرل، **مرجع سابق**، ص، 53.
[3]) يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص.307.
[4]) مهنا، معروف، **مرجع سابق**، ص.11.
[5]) حماد، **مرجع سابق**، ص ص.29-30.

وبشكل عام هناك ثلاث اتجاهات هامة في علم النفس حول تفسير النزعة العدوانية عند الإنسان:[1]

الاتجاه الأول: يعتبر أن العدوانية هي أساسا غريزية و أبرز من عبر عن هذا الاتجاه **سغموند فرويد**(1856-1939) الذي يرد دافع التدمير والعنف والكره عند الإنسان إلى غريزة الموت. وقد اعتبر **فرويد** أن ما ينطبق على المستوى الفردي ينطبق أيضا على مستوى الجماعة فيما يخص مصدر العدوانية. ويلتقي **كونراد لورنز Conrad Lorenes** مع **فرويد** في أن تحليل أسباب العدوانية على المستوى الفردي تنطبق أيضا على مستوى الجماعة.

الاتجاه الثاني: يبدو هذا الاتجاه نقيضا للاتجاه السابق، حيث يعبر عن هذا الاتجاه كثير من علماء الاجتماع النفسانيين الذين دلت دراساتهم على أن السلوكية العدوانية يتعلمها الإنسان ويستعملها بالتالي في خدمة أهدافه، وأبرز مثال على ذلك أعمال الإرهاب و التدمير و الاغتيال بهدف زعزعة استقرار نظام معين بغية إسقاطه.

الاتجاه الثالث: يعتبر أن العدوانية أساسا هي رد فعل على الإحباط، و يرى هذا الاتجاه أن الإحباط بدوره ناتج عن محرمات الإنسان من تحقيق هدف ما، و الذي تكون ردة فعله نوعا من السلوكية العدوانية الموجهة نحو الطرف الذي عطل تحقيق ذلك الهدف. وبقدر ما يكون الحرمان والإحباط كبيرا ومستمرا بقدر ما تكون إمكانية اللجوء إلى العنف كبيرة، وحدّته أيضا كبيرة. إذا فتفسير السلوكية العدوانية لهذا الاتجاه تستند على حجج مقنعة و صلبة أكثر من الاتجاهين السابقين (العدوانية كغريزة و العدوانية كشيء يتم تعلمه).

كما يمثل هذا الاتجاه الأخير مجموعة من الباحثين وعلى رأسهم **جون دولر J.Doller** حيث وضعوا فرضية على النحو التالي " **إن حدوث ظاهرة العدوان يدل دائما على وجود الإحباط كما أن وجود الإحباط يؤدي إلى العدوان"**[2].

وتخلص نظرية الإحباط إلى أن الدافع إلى الصراع الدولي ينتج عن الشعور بالإحباط النفسي الذي يبلغ ذروة تأثيره في ظروف الأزمات، وبالأخص عندما تصاب الخطط القومية للدولة بالإخفاق، بحيث يؤكد أنصار هذه النظرية أن الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق.

وبناء على ما سبق يمكن القول، أنه رغم أهمية التحليلات النفسية للظاهرة النزاعية باعتمادها على الطبيعة العدوانية للفرد (سواء كانت غريزية أو مكتسبة أو كرد فعل على الحرمان)، إلا أن الطبيعة المعقدة لظاهرة الحرب، يجعل من الصعب تفسيرها أو وصفها على أساس السيكولوجية الفردية باعتبارها ناتجة عن توتر نفسي-فردي يتراكم بشكل متواصل إلى أن يصل إلى نقطة التفجر. إن ما عجزت هذه

---

[1]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص ص.308-310.

[2]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**،ص.207.

*- يعرف دولر Doller (في فرضيته) ، الإحباط" بأنه اضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق استجابة من هدف يسعى إليه الفرد"، للاطلاع أكثر ارجع إلى:
دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**،ص.207.

التفسيرات عنه هو أن تدلنا كيف تترجم هذه العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف ينخرط فيه كل المواطنين بغض النظر عن طبيعتهم الفردية ويؤدون الوظيفة القتالية من خلال عملية معقدة تماما[1].

3- نظريات اتخاذ القرار

توصلنا من خلال المداخل السابقة إلى أنه من الصعب إدراك أسباب الصراعات و الحروب الدولية من خلال العوامل البيولوجية أو السيكولوجية فقط، حيث لابد من التطرق إلى مستوى التحليل السياسي للتعرف لماذا تعتبر الدولة دولا أخرى بأنها حليفة لها في حين تعتبر دولا غيرها بأنها عدوة لها، إن ذلك نتيجة لشبكة من الاتصالات السياسية من خلال عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

لذلك أولى الباحثون اهتماما متزايدا لموضوع القرار باعتباره عاملا أساسيا في العملية السياسية والسلوك الدولي، سواء يتعلق بالاقتصاد أو السياسة الداخلية أو الخارجية ، على أن ما يهمنا هو اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.[2]

وتقوم نظرية اتخاذ القرار في جوهرها على " الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة."[3] أي أن القرار يقوم على الاختيار بين عدة خيارات ممكنة، مع الإشارة إلى إمكانية وجود وضع لا مجال فيه للخيارات. وتعتبر نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية، كونها تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وهي وحدة اتخاذ القرار، والتي تمثل في الواقع "تشخيص الدول" أي دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين واعتبارهم بذلك أحد أطراف النظام الدولي، وبالتالي ينصب التركيز على الأشخاص الذين يرسمون سياسة الدولة. وهذا ما يؤكده أحد دعاة هذه النظرية وهو **ريتشارد سنا يدر**: **"إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقفهم السلطوي قرارات الدولة....ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها."**[4]

إن سعي هذه النظرية إلى تحليل سلوك الدول بإرجاعها إلى صانعي قراراتها (أي الانتقال من الكل إلى الجزء) تهدف من خلاله إلى تحليل أكثر دقة وترابط، حيث ينطوي التحليل على الفرد متخذ القرار باعتباره يعيش في بيئة نفسية وأخرى موضوعية تؤثران على طبيعة إدراكه للموقف و بالتالي على القرار المتخذ. كما أن تطبيق نظرية اتخاذ القرار يفترض أخذ البيئة الداخلية و الخارجية في الاعتبار، حيث يتم اتخاذ القرار تبعا لهاتين البيئتين كونهما تؤثران على طبيعة إدراك صاحب القرار للموقف، حيث ينجم الإدراك عن التركيبة النفسية للشخص.

وقد أثار هذا الأمر جدلا كبيرا بين المنظرين، حول العامل الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار: هل الواقع كما هو قائم؟ أم هذا الواقع كما هو مدرك في ذهن صاحب القرار. كما يلعب الإدراك دورا أساسيا في عقلانية عملية اتخاذ القرار في طبيعة النتائج المحصل عليها بفضل هذا القرار، والتي يتم تقويمها من

---

[1]) **نفس المرجع**، ص.196.
[2]) محمودي عبد القادر، **النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي** (الجزائر: منشورات ANEP، ط.1، 2001)،ص .33.
[3]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.308.
[4]) **نفس المرجع**، ص. 308.

خلال التكلفة والمردود.[1] ويرى **عبد العزيز جراد** بهذا الخصوص، أن المحيط النفساني للمقرر يتضمن مرشحات أو"منظار المواقف" و" صورة" للمحيط الداخلي و الخارجي." منظار المواقف" معبر عن إدراك مشوه للمحيط العملي (إيديولوجيا، أو قوالب جامدة، الأحكام الذاتية التي يصدرها المقرر...) أما الصورة، أو تحديد "الوضع"، فهي الفكرة التي يكونها المقرر لنفسه حول المحيط العملي. وهذه الصورة التي تتكون لدى المقرر حول المحيط العملي تؤدي إلى قرارات إستراتيجية أو تكتيكية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها.[2]

كما يؤدي تعدد البدائل أمام صانع القرار إلى خلق مشكلة أخرى، تتمثل في الميول المتضاربة لدى صانع القرار الذي يجد نفسه أسير تنازعات عديدة في داخله وهو ما يؤثر على شكل أو تنفيذ القرار، وهذا التنازع الداخلي في اتخاذ القرار(Decisional conflict) قد ينبع من البناء السيكولوجي لصانع القرار، أو من الضغوطات المختلفة عليه من قبل مختلف القوى أو كليهما ومثل هذه الضغوطات قد تولد التوتر أو التشكك أو حتى الهروب من المشكلة لدى صانع القرار، بل إن التنازع الشخصي الداخلي قد يقود للصراعات بين الجماعات أو بين الدول.[3]

تعتبر عملية صنع القرار السياسي الخارجي إذن، بمثابة الأساس الذي تحدد الحكومات من خلاله أهدافها ومصالحها وسياساتها واستراتيجياتها ثم توازن بين نتائج الإقدام على سلوك معين أو الامتناع عنه وبين إمكانيات النجاح و الفشل في استخدام القوة، وعندما تتخذ الحكومات(ممثلة في الأفراد) قرارا بالحرب فإن ذلك يكون إما لسبب أو لعدة أسباب واعية، مثل الحفاظ على هيبتها أو تحقيق هيمنة في منطقة أوسع أو تدعيم موقف أحد حلفائها أو تحقيق توازن في منطقة أو لملء فراغ قوة أو حماية المصالح الاقتصادية في الخارج أو لمنع عدوان محتمل أو السيطرة على إقليم حيوي للأمن القومي،أو لتعزيز مركز السلطة أو النخبة الحاكمة أو لتحقيق درجة أكبر من التماسك الداخلي...فهذه الأسباب تفيد في زيادة فهمنا لأسباب الحرب، على أن يتم اعتبارها أسبابا تكميلية أو جزئية (في إطار البيئة السياسية الدولية الأوسع) من خلال التفهم الأفضل لصناع القرار وبالتالي إدراك ما إذا كانوا سيذهبون للحرب أو يعزفون عنها.[4]

إن تطبيق نظرية صنع القرار على الصراع الدولي تدفعنا لأن نولي اهتماما كبيرا للدوافع الذاتية لصانع القرار وإدراجها ضمن الأسباب التي تؤدي إلى الصراع، وكذلك إلى ضرورة استيعاب دور تأثير الزعيم السياسي في عملية اتخاذ القرار المؤدي إلى النزاع. وعليه يمكن أن نستخلص أنه على الرغم من أهمية نظرية اتخاذ القرار في تفسير السلوك الصراعي الخارجي بالتركيز على الفرد (متخذا القرار كوحدة تحليل)، إلا أن المشكل الذي يواجه هذه النظرية، هو صعوبة تطبيقها نظرا لندرة المعلومات وأيضا

---

[1]) محمودي ، **مرجع سابق**، ص. 34.
[2]) جراد، **مرجع سابق**، ص ص.118، 119.
[3]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.323.
[4]) **نفس المرجع**، ص.223.

صعوبة الوصول إليها، أو التأكد من صحتها، وتواجه هذه المشكلة خاصة في الأنظمة الشمولية، أين تكون قنوات الاتصال منعدمة، و إن وجدت فتكون محاطة بسرية تامة.

المحاضرة الثانية: النظريات التي تعتمد على مستوى الدولة

إن الحديث عن الدولة كوحدة تحليل لظواهر العلاقات الدولية، يدفع بالكثيرين إلى التوجه نحو طروحات المدرسة الواقعية باعتبارها أهم اتجاه نظري أسس طروحاته على الدولة كوحدة تحليل أساسية لفهم مختلف الظواهر الدولية وهذا ما أدى بالعديد من الباحثين في تحليلاتهم إلى الاكتفاء فقط بما قدمته المدرسة الواقعية.

غير أن المقصود منهجيا بالدولة كمستوى تحليل هو البحث عن مصادر النزاعات الكامنة في طبيعة الدول (عدوانية أو مسالمة)، طبيعة أنظمتها السياسية (ديمقراطية أو دكتاتورية)، وتأثير موقعها الجغرافي، كذلك أنظمتها ومؤسساتها، توجهات نخبها، وبالتالي لا ينظر إلى الدولة فقط بالمنظار الواقعي على أنها فاعل موحد يواجه العالم الخارجي ككتلة واحدة بعيدا عن سياقاتها التي تنتمي إليها، أو الفاعلين المشكلين لها.[1]

إن دراسة ظاهرة دولية بمستوى تعقد وتشابك وأيضا شمولية ظاهرة الصراع الدولي تدفع بالباحث إلى تقصي كل الاتجاهات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة لإعطائها رؤية توضيحية شاملة، وانطلاقا من ذلك سنتطرق إلى أهم التفسيرات التي تعتمد على الدولة كوحدة أساسية لتحليل ظاهرة الصراع الدولي.

1- الواقعية الكلاسيكية:*

رغم ثراء ميدان العلاقات الدولية بالعديد من النظريات والمقاربات، إلا أن الواقعية حازت على النصيب الأوفر من اهتمام الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية، وهو ما جعلها تهيمن على الدراسات النظرية لهذا الحقل لفترات طويلة، كونها قدمت المستويات التفسيرية الأمثل لمسائل الصراعات والحروب. وربما كان التعاطي الدائم للواقعيين مع حالة الحرب، هو المسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي من جهة، وعنصر إضفاء الموضوعية والعقلانية عليها، من جهة أخرى.

ويستوحي الواقعيون تحليلاتهم من فلسفة **مكيافيللي**، وخصوصاً من **هوبز (Hobbes)** في كتابه **(Leviathan)**- الدولة ذات النظام الدكتاتوري- الصادر بالانكليزية عام (1651)- حيث وصف العالم في الوضع الطبيعي، أنه خلعة للغرائز النرجسية- المغرورة- للإنسان، وهنا "حيث لا توجد قوة مشتركة،

---

[1]) رياض بوزرب، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،2008/2007)، ص.25.

* يعتبر **هانس مورغنثو H.morgenthau** صاحب الفضل في إدخال الواقعية كمقترب لدراسة العلاقات الدولية من خلال عمله الشهير Politics Among Nations (1948) والذي أحدث به ثورة في الدراسة الأكاديمية للسياسات الدولية،وفي نهاية السبعينات من القرن العشرين ،أحدث كينيث والتز Kenneth Waltz شرخا كبيرا عن واقعية مورغنثو التقليدية ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأخيرة تعرف بالواقعية الكلاسيكية،كما عرفت الواقعية تنقيحات عديدة تستجيب للمتغيرات الدولية والنواقص التي تعتري سابقتها وهذا ما انعكس على اختلاف مسمياتها بين (واقعية كلاسيكية أو تقليدية، جديدة/بنيوية، نيوكلاسيكية-هجومية/دفاعية).

فلا وجود لقانون، وحيث لا وجود لقانون، فليس هنالك من ظلم". وبالنسبة للواقعيين، فإن المجتمع الدولي مشكّل من دول دون "قوة مشتركة"، فهو فوضوي من الطبيعة.[1] ولقد وصف **توسيد يد (Thucidyde)**، من قبل، عملية التطور في العالم اليوناني: تبدأ المدينة بتسليح نفسها من أجل أن لا تقع تحت طغيان مدينة أخرى. وما أن تصبح مجهزة بمعدات عسكرية قوية، فإنها تصل إلى الاستدلال بأن الهدف أن تكون محمية أكثر، وما أن تقوم بذلك، حتى تنتقل لوضع الدول المجاورة لها تحت وصايتها، وتصبح بالتالي امبريالية، لأنها لم تبحث إلا عن الدفاع عن مصالحها. وإن الموازنة الوحيدة لوقف هيمنة قوة كبرى تكمن في نتيجة تحالف الآخرين، ومن هنا البحث الدائم عن توازن القوى.

وتتحدد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية فيما يلي:

1- الدول هي الفاعل الأساسي أو الأهم في العلاقات الدولية؛

2- الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ؛

3- الدولة فاعل عقلاني بالأساس؛

4- الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية.

وينظر أنصار الواقعية عادة إلى القضايا العسكرية والأمنية والإستراتيجية، باعتبارها قضايا السياسة العليا، بينما يرون القضايا الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها قضايا السياسة الدنيا الروتينية والأقل أهمية[2].

ويشكل كل من "الفاعلين" و" الأهداف" و" الأدوات" ثلاثة مفاهيم أساسية للتنظير في السياسة الدولية، ولكن كل مفهوم من هذه المفاهيم خاضع للتغيير داخل الاتجاه التنظيري الواحد(*) من فترة لأخرى، كما تختلف هذه المفاهيم من اتجاه إلى اتجاه تنظيري آخر. ففي إطار المدرسة الواقعية، يأخذ تحليل الظواهر الدولية النمط التالي من الاستنتاج، "فلتحليل مشكلة نشر الصواريخ السوفيتية في كوبا مثلا، نتساءل: لماذا قرر الاتحاد السوفيتي نشر الصواريخ في كوبا؟ ثم نختار وحدة التحليل "الدولة"، بعدها نركز على بعض المفاهيم "على رأسها الأهداف"، لنضع بعدها فرضيات مثل "إذا قامت الدولة بهذا الفعل فذلك لأن لها هدف من هذا النوع".[3]

وتعتمد الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية على مقولة أساسية، وهي **"أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب، والصراع و الحرب هما أساس العلاقات الدولية"** وأن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسية:

- مصلحة البقاء: وهي المصلحة الأساسية الدولية، وتعني أن تظل موجودة ماديا ولا يتم إلغاؤها

---

[1]) موسى الزغبي، **دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2001)، ص.22.

[2]) Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism** (New York: Macmillan 1987) pp. 6, 7.

(*) يشير توماس كون **Thomas Khun** بهذا الخصوص إلى أن نظريات المنظور الواحدلا يمكن أن تتفق على كل الجزئيات،بل هم يتقاسمون الخطوط العريضة التي تميز الظاهرة وتحدد ملامحها الرئيسية ،أما الاختلاف فيمتد إلى التقنيات ومتغيرات التحليل .للاطلاع أكثر ارجع إلى:

-Thomas Khun**, The Structure of Scientific Revolution ,A fundamental in intellectual history** (USA, 1968), p.180.

[3]) عز الدين حما يدي، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستيرفي العلاقات الدولية(جامعة قسنطينة،2005) ،ص.60.

- **مصلحة تعظيم القوة العسكرية:** حيث أن الأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين.

- **مصلحة تعظيم القوة السياسية:** يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادي و التجاري في العلاقات الدولية، لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية.[1]

وتعتبر هذه المدرسة بأن توزيع القوة من أهم عوامل الصراع الدولي، والقوة عندها موزعة بين ثلاث أشكال هي: القوة العسكرية و القوة الاقتصادية و القوة التجارية و القوة السياسية التي تعد محصلة القوتين الاقتصادية والعسكرية. و تجد هذه الأفكار دعامتها لدى أبرز رواد الواقعية وهو **هانس مورغانثو H.Morgenthau** بقوله :" **إن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو المصلحة المحددة بناءا على القوة".**[2]

كما يرى الواقعيون **بأن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب،** كما تلعب الإمكانيات المتوفرة للدولة، دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري إذ أن القوة هي مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية كالتطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية و الإيديولوجية.[3]

وتسعى الدول من خلال سلوكها الخارجي إلى تحقيق عدة أهداف، قسمها **مورغانثو** إلى ثلاثة أهداف أساسية:

- **زيادة القوة:** بإتباع سياسة توسعية.
- **الحفاظ على القوة:** من خلال انتهاج سياسة الحفاظ على الوضع الراهن.
- **إظهار القوة:** بإتباع سياسة عرض القوة.[4]

ونظرا لتركيزها الأساسي على قضايا الحرب والأمن الوطني اعتبر مفهوم **المصلحة Interest** بمثابة أداة تحليل أساسية في الواقعية الكلاسيكية لبناء تفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية.[5] إلى جانب مفهوم توازن القوى الذي يعتبر أحد أهم إسهامات **هانس مورغانثو** في نظرية Balance of power ،حيث يعتبره على أنه الوسيلة الناجعة لضمان السلام. كما ينصح الدول المتنافسة أن تلزم نفسها بقبول نظام توازن القوى كإطار مشترك لمساعيها، لأن هذا الاتفاق يضبط الرغبة غير المحدودة للحصول على القوة ويحول دون تحقيق رغبة السيطرة.[6]

تعد إذا كل من القوة و المصلحة الوطنية بالإضافة إلى الفوضى وميزان القوى بمثابة المفاهيم المركزية التي اعتمدتها الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للسياسة الدولية. إلا أن الواقعيين الكلاسيكيين

---

[1]) جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات** (الهدى للنشر والتوزيع ط.1 ،2005)، ص ص .24.

[2]) Jean Jaque Roche, **Théories Des Relations Internationales** (Paris:Montchrestien, 5eme ed, 2004), p.33.

[3]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص ص.59،60.

[4]) Hans, Morgenthau, **politics Among Nations** (New-york: Alfredknopf, 4th ed., 1967), p.36.

[5]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.27.

[6]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**،ص.73.

يعتبرون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلم و الاستقرار على المستوى الدولي.[1] ويأتي تبرير ذلك من اعتبار الواقعية للمصلحة بأنها هي القوة، وأنها لا تفترض التناسق أو السلام العالمي، بل على العكس تفترض صراعا مستمر أو تهديدا مستمرا بالدخول في الحرب، ولهذا فإن السلام الدائم يصعب بلوغه ولا يحتمل الوصول إليه، فكل ما تريد الدولة فعله لتجنب الحرب، هو تحقيق توازن القوة مع الدول الأخرى لكي لا يستطيع أي طرف أن يحقق السيطرة الكلية ولهذا يعتبر مفهوم توازن القوى **Balance of power** الميكانيزم الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار وتسوية الخلافات الدولية. وهم يستقون تبريرهم لذلك من مقولة فوضوية النظام الدولي، أي بسبب غياب سلطة عليا تحكم سلوكات الفواعل في تفاعلها مع بعضها البعض، على خلاف السياسات الداخلية أين تملك الدول القدرة على عرقلة سعي الأفراد للبحث عن القوة بطريقة أقل عنفا. لذلك يبقى الصراع سمة العلاقات الدولية وفق مقولة "الفوضى وغياب سلطة عليا تحكم سلوكيات الدول". لهذا يعتبر **مورغنتو** توازن القوى بأنه ظاهرة طبيعية في حياة الدول، فالسياسة الدولية -حسبه- "ليست **سوى صراع من أجل القوة**، وتوازن القوى هو نتيجة حتمية لهذا الصراع."[2]

كما يرى أن التسليم بمفهوم"المصلحة هي القوة" يمكن من تقييم أعمال القادة السياسيين في مراحل مختلفة من التاريخ. ويضيف أيضا بأن السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة، ويوضح فكرته بالقول "إن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها، بل العكس إنها تفترض صراعا وتهديدا مستمرا بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة."[3]

وتعتبر هذه المدرسة إلى جانب ذلك، أن الفوضى والصراع شئ ضروري أي أنه دائما سوف يكون هناك صراع ولا يكون هناك تعاون وأن مسائل الحرب والصراع تأتي في المرتبة الأولى في العلاقات الدولية، فعندما يكسب طرف شيئا فان ذلك دائما ما يمثل خسارة الطرف الأخر لهذا الشئ.[4] وهذا ما أكده **نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman** بدوره باستناده إلى عبارة **شارلزتيلي Charles Tilly** الشهيرة **"الحرب صنعت الدولة والدولة صنعت الحرب"** ليؤكد أن ميزة العلاقات الدولية هو النزاع وليس التعاون، ويضيف بأنه كما هو الحال في العلاقات القائمة بين الجماعات في دولة معينة خلال الأزمات، أو عند انهيار السلطة المركزية فإنها تمثل حالة طبيعية للعلاقات بين الدول في النظام الدولي، وأن الدول في ظل هذا النظام تبقى إما لأنها قوية، أو لأن دولا أخرى تتولى حمايتها.[5]

---

[1]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.25.
[2]) أبو خزام، **مرجع سابق**،ص.73.
[3]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**،ص.69.
[4]) عودة، **مرجع سابق**، ص ص .26 ،27.
[5]) فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة،الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة: رضا خليفة (القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر،1999)،ص.36.

فالصراع إذا حسب الواقعيين يعتبر حالة طبيعية ناتجة عن التضارب في المصالح بين الدول، ويجسد مفهوم القوة المتغير الأساسي في تفسير سلوكيات الدول، وأن المصطلحات والتعابير القانونية ليست سوى ستارا يختفي وراءه محرك العلاقات الدولية ألا وهو القوة. أما في تحليلهم لمصادر الصراعات الدولية فان الواقعيين يهملون المصادر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للنزاعات ،فالنزاع حسب رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول في سعيها لاكتساب القوة وتحقيق مصالحها الوطنية التي تكون عادة متناقضة مع الأطراف الأخرى، ويعتقد **ريمون أرون Raymond Aron " أن السياسة الدولية تتضمن صداما ثابتا لإرادات الدول، بما أن النظام الدولي يتكون من دول ذات سيادة وغياب قوانين تنظم العلاقة بينها، فهذه الدول تتنافس فيما بينها لأن كل دولة تتأثر بأفعال دول أخرى وتشك في نواياها، وهذا ما يجعل الدول تسعى للحصول على أكبر قدر من القوة."**[1]

كما يرتكز مفكرو الواقعية السياسية في تفسير السلوكيات النزاعية على مفاهيم استراتيجيه كالاختلال في ميزان القوى أو وجود "فراغ قوة" والذي يحدث نتيجة انسحاب قوة كبرى من القيام بدور أساسي سياسي وأمني كانت تقوم به في منطقة معينة أو دولة معينة، أو وجود موقع جيوستراتيجي هام (دولة، مضيق، بحر) يشكل نقطة جذب وتنافس عند القوى الدولية والإقليمية مثلا. ورغم تركيز الواقعيين الكلاسيكيين على تفسير الحروب والنزاعات إلا أنهم اهتموا أيضا بشروط تحقيق السلام، حيث اعتقد **مورغنثو** أن هناك ثلاثة أشكال لتحقيق السلام على الصعيد العالمي: **أولا** إذا تم فرضه من قبل الرأي العام الدولي أو نوع من الأخلاق، **ثانيا** يمكن تحقيق السلام من خلال القانون الدولي، **ثالثا** هذا السلام يمكن أن يكون حقيقة إذا أقمنا حكومة عالمية، أي قوة مهيمنة شبه مطلقة يمكنها فرض آرائها على الجميع، أخيرا يمكن تحقيق السلام أو تحديد الحرب من خلال توازن القوة وحسب مورغنثو الحل الأخير هو الممكن، لأن الحلول الأخرى تبدو له غير قابلة للتحقيق من الناحية العملية، عكس مفهوم توازن القوة.[2]

إلا أن طروحات الواقعية التقليدية، انتقدت بشكل لاذع بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية، و أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، و بالغت في تفسيرها للمصلحة، و مفهوم القوة، و أغفلت سلوك المؤسسات الدولية، و أطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية.

2-المدرسة الماركسية:

تستمد المدرسة الماركسية إطارها الفكري من كتابات **كارل ماركس Karl Marx وفريدريك انجليز Friedrich Engels ولينين Lénine**، وقد لاقت هذه المدرسة اهتماما كبيرا من قبل دارسي العلاقات الدولية كونها تمدهم برؤية واضحة عن أسباب الصراعات الدولية. يرى الماركسيون في البيئة الاجتماعية

---

[1])Raymond Aron**, paix et guerre entre les nations** (calmande édition, 1968), p.359.

[2]) أكزافييه غيوم، **العلاقات الدولية**، ترجمة: قاسم المقداد (بيروت: دار الكتاب العربي، 2001)،ص.04.

والاقتصادية المحرك الأساسي لسلوك الدولة، وتكون السياسة الخارجية بهذا الشكل انعكاسا لمصالح وصراعات الطبقات داخل الدولة، أي أن النزاعات الدولية لا تجد مصدرها إلا في الصراعات الطبقية داخل الدولة المعنية، وعلى المستوى الدولي.[1]

كما يعتقد الماركسيون أن الأسباب التي تدفع إلى الصراع الدولي تقوم على افتراض أن الحرب ظاهرة تاريخية طبيعية وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل التطور الإنساني. كما يعتمد التحليل الماركسي لظاهرة الصراع الدولي أساسا على التصنيف الطبقي لأطراف النزاع، وهي ترى أنه من خلال هذا التحديد لعلاقات القوى الطبقية لأطراف النزاع يمكن الوقوف على المضمون الحقيقي لتلك الصراعات وعلى الدوافع المحركة لها والمصالح التي تكمن ورائها.[2] ويرى **كارل ماركس** أن التاريخ كله هو تاريخ الصراع بين الطبقات حاكمه ومحكومه،ومن هذا الصراع يخرج النظام الجديد، ونموذج **ماركس** في دراسة المجتمع وتحولاته تتضمن فكرة (الطبقة الحاكمة) ونقيضها (الطبقة المعارضة) والفكرة المركبة (نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد).[3]

ويساهم الاتجاه الماركسي في تفسير ظاهرة الصراع الدولي من خلال التركيز على فكرة الصراع الطبقي الذي سبب بروز الخلاف بين الرأسمالية و الشيوعية، والذي سبب بدوره ظهور العديد من الأزمات الدولية المبنية على التناقض في المصالح و المعتقدات أو ما يعرف الصراع الأيديولوجي ليؤكد الماركسيون أن سبب الحروب هو الرأسمالية.[4] والذي غذى فيما بعد الصراع الايديلوجي بين الكتلة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشيوعي الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي.

كما تعتبر الماركسية الدول بمثابة ممثل لطبقة اجتماعية سائدة ،الحروب والمنازعات والمنافسات بين الدول ماهي في الواقع إلا حروب ونزاعات ومنافسات بين الطبقات الاجتماعية الحاكمة في عهد الرأسمالية، وأن الطبقة البرجوازية الرأسمالية التي تسيطر على الدولة الرأسمالية، تستخدم جهاز الدولة لاستغلال الطبقات الاجتماعية الأخرى على الصعيد الداخلي، ومن أجل مزاحمة الطبقات البرجوازية الأخرى ومنافستها على السوق العالمية، وخلف هذه المنافسات بين الدول تكمن صراعات على مصالح اقتصادية طبقية، فالظواهر الدولية إذن نجدها في صلب النظرية الماركسية.[5]

وعليه فان ظاهرة الصراع تجد مصدرها في حتمية التاريخ، وفي التنافس بين الدول الرأسمالية على امتلاك الأقاليم والمناطق بهدف السيطرة على الأسواق، لذلك يرى البعض أن الاستعمار مرتبط تاريخيا بالطبقات الرأسمالية المهتمة بزيادة أرباحها. والى جانب مفهوم الصراع الطبقي **The class struggle**، تعتمد الماركسية على مفهوم الامبريالية **Imperialism** لتفسير السلوكيات النزاعية للدول ،وتعرف

---

[1]) محمودي، **مرجع سابق**،ص.49.
[2]) بوقارة، **مرجع سابق**، ص.27.
[3]) **نفس المرجع**، ص.27.
[4]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.171.
[5]) جراد، **مرجع سابق**، ص.57.

الامبريالية بشكل عام كالتوسع بهدف الهيمنة والسيطرة على مجتمعات ودول مما يخلق النزاع مع دول أخرى أو مع الدول والمجتمعات التي تجري محاولة الهيمنة عليها.[1]

ويفسر **هوبسون Hobson** ظاهرة الامبريالية أنه:"عندما يتعدى الإنتاج في الدول الرأسمالية القدرة الاستيعابية لمجتمع الدولة يصبح هناك فائض إنتاجي بحيث تضطر الدولة لتصريفه خارجا عبر إيجاد أسواق له فتعتمد لذلك سياسة امبريالية. كما قدمت **روزا لكسمبورغ Rosa Loxomborg** من جهتها نظرية ماركسية للامبريالية تقوم على مفهوم فائض القيمة، حيث عرفت لوكسمبورغ الامبريالية كالتعريف السياسي لتراكم رأس المال في التنافس للهيمنة على ما تبقى من المجتمعات غير الرأسمالية كمجال اقتصادي للدولة الرأسمالية ،لتؤدي بذلك إلى النزاع والعنف بين الدول الرأسمالية والدول غير الرأسمالية من جهة أخرى.[2]

ورغم أن طروحات المدرسة الماركسية لاقت العديد من الانتقادات من قبل دارسي العلاقات الدولية كونها تحصر أسباب الصراعات الدولية في التناقض بين الطبقات في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا لا ينفي مساهمتها في تفسير الصراعات الدولية من خلال البعدين الاقتصادي والإيديولوجي.

3-**المدخل الجيوبولتيكي**:

عرفت الدراسات الجيوبوليتكية تطورا كبيرا في فترة ما بين الحربين العالميتين وبشكل أخص في ألمانيا على يد **فريدريك راتزل Friedrich Ratzel وكارل هوشهوفر Karl Haushofer**، وفي الدول الانجلوساكسونية (**هالفورد ماكيندر H. Mackinder**، و**ألفريد ماهان Alfred T.Mahan ونيكولاس سبيكمان Nicolas Spykman**).[3] وانصبت تحليلاتهم على علاقة قوة الدولة بالجغرافيا، أي حدود الدولة بوضعها أو ما ستكون عليه الدولة من خلال تفاعلها في إطار الجغرافيا مع الدول الأخرى.

كما يعتبر هذا الاتجاه أن الحدود مناطق مائعة لا ثبات فيها، وأنها قابلة للزحزحة في صالح الدول الأكثر قوة، وأن الحدود كثيرا ما تؤدي إلى قيام الحروب الدولية، لأن المساحة البرية لدولة معينة تحدد قوتها ولذا تسعى الدول وبشكل دائم لتوسيع حدود إقليمها، وأن الرغبة في التوسع تبدو بشكل أوضح لدى الدول القومية أين تخضع الحدود للتغيير بشكل دائم حيث تصبح بذلك مناطق للصراع بين الدول.[4] ويعتبر **راتزل**، وكذلك **هوشوفر** أن الدول كمنظمات أو هيئات جغرافية، حيث الحدود مدعوة لأن تتغير، ويجردانها من مفهوم "المجال الحيوي"[5]. حيث شبه **راتزل** في هذا الإطار الدول بالكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمدى الحيز المكاني الذي تتحرك وتتفاعل فيه، لذلك استندت نظريته على فكرة الحدود المائعة التي لا ثبات فيها وأنها قابلة للزحزحة في مصلحة الدولة الأكثر قوة[6].

---

[1]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص، 316.
[2]) **نفس المرجع** ، ص.317.
[3]) J-J Roche**, op.cit**., p.36.
[4]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**،ص.49.
[5]) الزغبي، **مرجع سابق**، ص.49.
[6]) حماد، **مرجع سابق**،ص ص.31،30.

إن المصدر الجغرافي للصراعات الدولية وإن كان تدهور من حيث أهميته النسبية نتيجة تدهور المتغير الجغرافي في السياسة الدولية واستقرار الحدود السياسية الدولية لحد كبير، إلا أنه لا يزال يتسبب في العديد من الصراعات المعاصرة سواء كمصدر للصراع أو كحجة تساق لتبرير السلوك الصراعي. حيث يمكن للجغرافيا أن تعمل كوسيط للنزاع بين دولتين متلاصقتين جغرافيا، كما يمكن أن يرتبط المتغير الجغرافي بعامل السكان في تفسير مصادر بعض الصراعات. فضغط السكان على مساحة الدولة وامتدادات الأمة التي توجد خارج الحدود السياسية للدولة المعبرة عن هذه الأزمة، والتي تعيش تحت سيطرة دولة أخرى أو على جزء من إقليمها متاخم لإقليم الدولة الأم، يمكن أن تكون نقطة بداية لمواقف تعارض بين دولتين تسعى فيه الأولى لضم إقليم الدولة الملاصقة لها، أو جزء منه أو لضم الإقليم الذي تعيش عليه الامتدادات القومية لشعبها.[1]

كما يرى البعض أن أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها وذلك للأسباب التالية:

- أن أهمية هذه الأقاليم قد تكون ذات أهمية إستراتيجية لطرف واحد أو أكثر، حيث أن الذي يسيطر على المنطقة موضوع النزاع تكون له مزية عسكرية واضحة على الدولة غير المسيطرة.

- قد تكون الأراضي ذات قيمة اقتصادية لوحدات أو أكثر من الأطراف لاحتوائها على ثروات طبيعية ومعدنية.

- تكون ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول لأسباب عقائدية أو دينية.

- قد تدخل الدول في نزاعات إقليمية لأسباب قانونية أو تاريخية.[2]

كما توصلت عدة دراسات تطبيقية إلى وجود علاقة قوية بين الصراعات الدولية وعوامل الجغرافيا. خاصة التجاور والتقارب والتنازع على أقاليم أرضية ومائية، وبالمقارنة بين هذه العوامل، يرى **فاسكيز J.Vasques "أن عامل التنازع على الأقاليم أقدر على تفسير الصراعات الدولية من التقارب الجغرافي (وكذلك مستوى التفاعل بين الدول المتصارعة)، وبمقارنة عامل التنازع على الأقاليم مع عامل اختلاف الدولتين في شكل نظام الحكم أوسياسته وجد أن عامل التنازع على الأقاليم يزيد احتمال وقوع حرب بين الدولتين بشكل وبدرجة أكبر."**[3]

إن أهمية هذا المدخل في دراسة الصراع الدولي تكمن في إبراز دور العامل الجغرافي وتأثيره على سلوكات الدول وبالأخص في إثارة الصراعات الدولية، خاصة إذا ارتبط الأمر بأهمية منطقة جغرافية لطرفين أو أكثر، أو إذا كانت هذه المنطقة تحظى بأهمية اقتصادية أو إستراتيجية. بالإضافة إلى دور العامل الاثني الذي يبرز كذريعة لتدخل القوى الدولية في المناطق التي تراها ذات أهمية جيوستراتيجية.

---

[1]) **نفس المرجع**، ص.31.

[2]) جيفري كيمب، جريمي بريسمان، **نقطة اللاعودة: الصراع الحضاري من أجل السلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: رضا خليفة وتوفيق على منصور (القاهرة: مؤسسة الأهرام ،1999)،ص ص. 44،43.

[3]) أحمد علي سالم ،"عن الحرب والسلام ..مراجعة لأدبيات الصراع الدولي،" **السياسة الدولية** ،م.42،ع.170(أكتوبر2007)،ص ص .10،11 .

ولهذا فإن المصدر الجغرافي يبرز كعامل مساعد في زيادة احتمالات الدخول في صراعات بين دول تنطوي على مصادر صراعية أخرى مثل الاختلافات الإيديولوجية واختلاف طبيعة الأنظمة.

4- **طبيعة النظام السياسي الداخلي**:

يتفق العديد من الباحثين على أن طبيعة الأنظمة السياسية تؤثر بشكل كبير على سلوكات الدول تجاه بيئتها الخارجية، حيث ينظر إلى أنظمة الحكم الشمولية، بحكم عقيدتها وأهدافها والأساليب التي تنتهجها على أنها المصدر الرئيسي الذي يكمن وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي.[1] وقد رأى البعض أن النظم التسلطية أكثر استعدادا وقدرة على الشروع في الحروب، وذلك لعدة أسباب أهمها أنه يمكن لتلك النظم حشد قوة عسكرية كبيرة، كما أنها أميل إلى إتباع سلوكيات متطرفة والى التورط في الحروب لأسباب اقتصادية، هذا بالإضافة إلى أنها تتمتع بالمقدرة على انتهاز المواقف وإعلان الحروب دون موافقة الشعب.[2] في حين أن الأنظمة الديمقراطيةٌ أقل ميلا للحروب مقارنة بالأنظمة التسلطية، كون الديمقراطيات لا تدخل في حروب مع بعضها البعض.

وربما يعود ميل الدول الديمقراطية نحو الاتجاهات السلمية إلى أن القيم الديمقراطية تنمي الاعتقاد بأهمية الحلول الوسط، والتي تطبق بعد ذلك في المجال الدولي.[3] كما أن الأنظمة الديمقراطية تملك قدرة كبيرة على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية، وأن الديمقراطية من أحسن الآليات لترقية الأمن الدولي، وهذا ما يعرف "بالسلام الديمقراطي"(*). حيث أن الأنظمة ذات الحكم الديمقراطي لا تدخل في حروب ضد بعضها البعض في حين بإمكانها أن تخوض حروبا مع أنظمة سياسية أخرى مغايرة.[4] وذلك نتيجة للطبيعة غير الديمقراطية للأطراف الأخرى بما يؤدي لتوليد الصراعات بين هذه الأطراف والأنظمة الديمقراطية. وفكرة السلام الديمقراطي كأحد إسهامات المدرسة الليبرالية جاءت لتفسير ظاهرة الصراعات والحروب التي تنشب بين الدول بإرجاعها إلى طبيعة الأنظمة التسلطية .

وكبديل عن تورط الأنظمة الديمقراطية في الحروب تقترح المدرسة الليبرالية فكرة **"الحرب بالوكالة Proxy war"** التي تقضي بأنه إذا تحتم على الدولة الليبرالية (ذات الحكم الديمقراطي) خوض الحرب، فإن عليها أن تحاول استخدام دولة أخرى غير ليبرالية لتقوم بشن الحرب، وفقا للأهداف الليبرالية.[5] وهذا

---

[1]) مهنا، معروف، **مرجع سابق**، ص.13.

[2]) لويد جونس، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم (الرياض:مطابع جامعة الملك سعود،ط.1، 1989) ،ص.130.

[3]) **نفس المرجع**، ص.131.

[*] ترجع الأبحاث حول نظرية السلام الديمقراطي La pax démocratica إلى كل من Melvin Small وDavid Singer في مقال نشر عام 1976 بالإضافة إلى Michael Doyle فيما بعد عام 1983. وقد تأثر هؤلاء بكتاب ايمانويل كانط E. Kant المعنون ب"السلام الدائم Perpetual Peace ".وقد أشار Doyle أن عملية التمثيل الديمقراطي والالتزام باحترام حقوق الإنسان ،يؤدي إلى اتساع دائرة التوجهات السلمية في سلوك الدول ،وعلى العكس غياب هذه التوجهات في الدول غير الديمقراطية يؤدي إلى الحروب.للاطلاع أكثر ارجع إلى:

-J J Roche, **op.cit** ., p.95, 96.

-John Balyis ,**Globalization in world politics** (oxford addition, 2nd ed., 2002), p.165.

[4]) J-J Roche,**op.cit**., p.96.

[5]) عودة، **مرجع سابق**، ص.69.

يدل على أن المدرسة الليبرالية تحث الدول الديمقراطية على عدم التورط في الحروب بأي وسيلة واستخدام كافة الوسائل الممكنة بما في ذلك مفهوم الحرب بالوكالة.

وبالاستناد إلى مستوى النظام السياسي الداخلي في تفسير ظاهرة الصراعات الدولية، يوجد فرض قائل **"أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين استقرار النظام وتورط الدولة في سلوك صراعي"**.بمعنى أنه كلما قل الاستقرار زاد تورط الدولة في الصراعات الدولية، على اعتبار أن تورط الدولة في صراع دولي يمكن أن يحقق لها التماسك الداخلي المطلوب، كما أنه في داخل النظام السياسي لا يستهان بالقوى الضاغطة من مجموعات المصالح المختلفة المستفيدة من ظروف الصراع والتي تملك مراكز ثقل في اتخاذ القرارات داخل النظام السياسي وتأتي مجموعة رجال السياسة والعسكريين على رأس هذه القوة الضاغطة.[1] إن تفسير الصراعات الدولية بالرجوع إلى طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة يساهم بشكل كبير في فهم سلوكات الدول المتباينة، كانعكاس لتباين أنظمتها الحاكمة، وبالتالي فهذا الاتجاه يمدنا بمتغير تفسيري آخر للصراعات الدولية التي تنطوي على أكثر من مصدر واحد لحدوثها.

حاولنا إذا من خلال المستويين السابقين (الفرد والدولة) التطرق لأهم التصورات النظرية بشأن تفسير ظاهرة الصراعات الدولية، على أن ذلك لا يعني أن دراستنا قد شملت كل التصورات النظرية بشأن هذه الظاهرة وضمن هذين المستويين، بل حاولنا فقط تقديم عرض مبسط لبعض التصورات النظرية بالشكل الذي يساعدنا على فهم هذه الظاهرة وبشكل ينسجم مع موضوع الدراسة، كون هذا الأخير يعنى بالدراسة التحليلية أكثر منها نظرية. وسنتطرق في العنصر الموالي إلى مستوى آخر من التحليل قائم على مستوى النظام، وسنحاول من خلاله (كماهو الحال في المستويين السابقين) أن نقدم بعض التصورات النظرية التي تعتمد على مستوى النظام الدولي في تفسيرها لعلاقة السلوكيات النزاعية للدول ببنية النظام الدولي، وبالتالي على بروز الصراعات الدولية.

ثالثا: مستوى النظام الدولي كمصدر للصراع Systemic level

ينطلق أصحاب الطروحات التي ترتكز على مستوى النظام الدولي في التحليل من حالة الفوضى كمعطى مسبق في النظام الدولي، ويترتب عن ذلك إغفال الاختلافات على مستوى الوحدات وغض النظر عن خصائصها الداخلية ويتبنى هذا الطرح بشكل خاص أنصار الاتجاهات: الواقعية الجديدة، والواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظرية النظم.

1 -الواقعية الجديدة: Neo-realism

وتعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية، ومن أهم كتابها **كينيث** و**التز وستيفن كريزنر** و**روبرت جيليبين** و**روبرت تاكر** و**جورج مودلسكي**.[2] والواقعية الجديدة

---

[1]) حماد، **مرجع سابق**،ص.33.

[2]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص. 62.

هي **رؤيـة نسـقيه Systemic** للسياسات الدولية، وهي عكس الواقعية التقليدية فإنها تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية. ويعتبر كينيث والتز **Kenneth N.Waltz** أهم مفكري هذا الاتجاه، الذي حاول من خلال عمله الشهير **"نظرية السياسات الدولية" Theory of international politics** (1979) تجاوز النقد الذي وجه إلى **مورغنثو**، مقترحا نظرية "المنظومة الدولية"والإبقاء على هذا المستوى من التحليل باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على السلوك، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والاقتصاد إلى حد ما تعتبر ثانوية.[1]

وقد برز اعتماد الواقعية الجديدة على المنظومة الدولية في التحليل من خلال عمل **والتز** الكلاسيكي: **(Man,State and War)**، الذي قسم من خلاله مختلف السياسات الدولية وبشكل خاص تحديد أسباب الحرب وشروط السلام، انطلاقا من المستوى الذي تكمن ضمنه الأسباب: الفرد، الدولة والنظام الدولي. ثم وضع تصنيفا آخر (1979) وضع بمقتضاه نظريات السياسة الدولية التي تحصر الأسباب في المستويين الفردي والوطني ضمن ما يسميه بالنظريات **التقليصية أو الاختزالية Reductionist** في مقابل النسقية **Systemic** التي تستند إلى المستوى الدولي.[2] ورغم أن **والتز** يقر بأن الواقعية الجديدة هي امتداد للواقعية الكلاسيكية[3]، إلا أن ذلك لا ينفي وجود اختلاف بينهما من حيث منطق تفسير بعض السلوكيات الدولية.

وينطلق **والتز** في بناء نظريته من افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما وهما الفرد، والمجتمع أو الدولة، ويرى أن الصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته.[4]

ورغم انطلاق الواقعية الجديدة من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية الكلاسيكية، خاصة من حيث اعتبارها أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل وأن دراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين هذه الوحدات، إلا أن الواقعيين الجدد لا ينكرون وجود فواعل أخرى غير الدولة كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والجماعات الإرهابية والمنظمات العبر وطنية، إلا أن هذه الفواعل تبقى في تصورهم ذات أهمية قليلة مادامت الدول هي الفواعل المهمة.

وفي تحليلها للظواهر الدولية، تركز الواقعية الجديدة **على أثر بنية النظام الدولي وطبيعته على العلاقات بين الدول**، وهم يرون أيضا أن الدول تتفاعل في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى يلزم كل منها بالاعتماد على ذاتها في تحقيق أهدافها، إذ لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي يمكنها مساعدة الدول عند الحاجة، لذلك تسعى الدول لتتوازن قواها فتحقق حالة التعادل أو التساوي بينها، مما يقلل من خطر

---

[1]) أكزافييه غيوم ، **مرجع سابق**،ص. 06.

[2]) Kenneth N.Waltz, **Theory of international politics** (Addison-Wesley: Publishing Company Reading, 1979), p.18.

[3]) Andraw Linnklater,"Neorealism in theory and practice", in Ken Booth and Steve Smith (eds.),International relations theory today**, op. cit**.,p.242.

[4])عودة، **مرجع سابق**، ص.44.

اندلاع الحرب.[1] فالدولة إذا هي الفاعل الفردي العقلاني التي تحدد بمصالحها وأنشطتها شكل وسمات النظام الدولي.[2] لذلك يركز الواقعيون الجدد على النتائج والآثار التي تحدثها بنية الأنساق الدولية على الدول (الفاعلين) المشكلين لها. فالتنافس في تلك الأنساق ينتهي بإزالة الدول التي تفتقر للجدية، بالإضافة إلى ذلك فان الأنساق تؤهل الدول اجتماعيا بإجبارها على أن تتصرف بطرق معينة.[3] ويبدو من وجهة النظر هذه أن والتز يتبنى وجهة نظر المنظرين البنيويين القائلين بتأثير"البنية" Structure على سلوك "الفاعلين" Actors المكونين لها، بنفس القدر الذي يتبنى فيه أيضا وجهة نظر المنظرين الفرديين القائلين بتأثير "الفاعلين"على "البنية" التي تحويهم.

وسعيا منه لتجاوز اللبس من حيث اعتبار الدولة الفاعل الأساسي من جانب، والارتكاز على بنية النظام الدولي لتفسير سلوكيات الدول من جانب آخر، نجد أن **والتز** حريص على التمييز الدقيق بين التنظير المنظومي (الذي ينطلق من مستوى النظام)، والتنظير الذي ينطلق من مستوى الوحدة، أي التمييز بين مستويين مختلفين من التحليل: مستوى النسق ومستوى الوحدة. ففي حين يرتكز مستوى الوحدة على دراسة عملية التفاعل بين الدول (من خلال تفسير أفعال أو سياسات دول –وحدات -بعينها)، تهتم الدراسة على مستوى النسق بتفسير القيود والميول الكلية التي تحدث على مستوى النسق.[4] وهذا ما يبرز اهتمام **والتز** بدراسة السياسة الدولية، وليس السياسة الخارجية.

كما يعتقد **والتز** أن النظام الدولي يخضع لقوانين خاصة به تختلف نوعيا عن تلك التي تتحكم بالمجتمعات القومية، لذلك فهو ينتقد الاتجاهات الاختزالية التي يرى أنها تستنتج قوانين النظام الدولي من التناقضات الداخلية للمجتمع الدولي وحده. وعلى خلاف الاتجاهات التي تربط بين طبيعة النظام السياسي الداخلي والسلوكيات الخارجية نجد أن **والتز** ينطلق من فرضية **"أن الدول هي في النظام الدولي وحدات متماثلة لا تختلف باختلاف أنظمتها (داخليا) بل باختلاف مواقعها في هذا النظام (الدولي).**[5]

ومن وجهة نظر **والتز** فإن ما عجزت النظريات الاختزالية عن تفسيره هو لماذا تتصرف الدول بطريقة مماثلة رغم اختلاف أنظمتها السياسية وتناقض إيديولوجياتها ؟ لقد حلت هذه المشكلة مع الواقعية الجديدة التي تفترض أن العوائق النسقية Systemic Constraints تحتل موقعا وسطا بين الدول وسلوكيات سياستها الخارجية، و تهدف الواقعية الجديدة لتوضيح كيف أن هذه القوى النسقية مسئولة عن التشابه الملاحظ في سلوك السياسة الخارجية.[6] ويعطي والتز مثالا واضحا على ذلك من خلال ظاهرة علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ظل نظام توازن القوى أثناء الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين وعدم تطابق الأيديولوجيتين، فقد سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ و تأثير وبسط هيمنة وتحقيق مكاسب، فما هو السر في ذلك؟ يجد والتز الإجابة من

---

[1]) أحمد علي سالم ،"عن الحرب والسلام ..مراجعة لأدبيات الصراع الدولي"، **السياسة الدولية**، م.42،ع.170(أكتوبر2007)، ص ص.8- 19.

[2]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.64.

[3]) الكسندر ونت ،**النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية** ،ترجمة:عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض:النشر العلمي والمطابع ،2005) ،ص.24.

[4]) **نفس المرجع**، ص ص .25، 26.

[5]) فؤاد نهرا، "مفهوم الأزمة في النظام العالمي الجديد"، **معلومات دولية**، ع.57(صيف 1998)،ص.7.

[6]) Linklater**, op. cit**., p.238.

خلال دراسته للبنية النظامية على المستوى الدولي، حيث يرى وجود تغيرات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية.[1] إذا فعلى عكس ما تبناه **مورتن كابلن M.Kaplan** و**ريتشارد روزكرانز** و**ماكليلاند** باعتمادهم على النسقية، فان الواقعية الجديدة تعتبر أن النظام يتكون من بنية تسمح بالنظر إلى الوحدات كأنها مكونة بشكل مختلف عن وحدة واحدة.[2]

وفي تفسيره لسلوكيات الدول في ظل المنظومة الدولية يقدم **والتز** مسلمتين في هذا الخصوص: تتمثل الأولى في القول أن الدولة مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق الأمن، ما دام تحقيق الأهداف الأخرى يعتمد على تأمين بقاء الدولة فقط. وتناقض هذه المسلمة وجهة نظر العديد من الواقعيين الكلاسيكيين القائلين "أن الدول تسعى لزيادة قوتها كغاية في حد ذاتها،" وهذا ما ينطبق مع منطق الفوضى السائدة في النظام الدولي "حيث من الصعب على الدول أن تستمتع بأية ضمانة لأمنها إلا إذا قامت هي بتوفيره لنفسها،"الأمر الذي يجعل من المنظومة الدولية نوعا من نسق الاعتماد على الذات.

أما فيما يخص علاقة شكل النظام بظاهرة الصراع، فإن **والتز** يبني تصوره بهذا الخصوص على فرضية تعتبر **"أن الاستقرار يقوم في النظام ثنائي القطبين أكثر مما يقوم في نظام متعدد الأقطاب."**[3] وبالتالي حسب والتز فان نظام الثنائية القطبية هو الأكثر تحقيقا للاستقرار والأقل ميلا للصراعات ويدعم حجته هذه من خلال اعتبار:

- قدرة الدولتين المهيمنتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه تمكنها من تخفيف آثار استخدام الآخرين للعنف.
- قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجود اعتمادا على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية.
- إن زيادة القوتين العظميين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها، حيث تصبح الأسلحة –في النظام ثنائي القطب- مهمة إذا كان الغرض منها لدافع ردعي وليس لاستعمالها مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار.[4]

إذا يمكن اعتبار أن منطق الحروب والصراعات الدولية حسب المدرسة الواقعية الجديدة يفسر من خلال:

1- مبدأ الفوضى Anarchy

حيث أن طبيعة النظام الدولي تتسم بالفوضوية **Anarchic** وهي عكس التسلسلية **Hierarchy** التي تطبع في الغالب الأنظمة الداخلية، والفوضى في اعتبار الواقعيين الجدد هي انتفاء سلطة عليا فوق

---

[1]) عودة، **مرجع سابق**، ص.44.

[2]) J-J Roche**, op. cit**., p.44.

[3]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.48.

[4]) Pierre de Senarclens ,**Mondialisation, Souveraineté et théories des relations internationales** (Paris:Dalloz1998 ,) ,p.158.

سلطة الدول تنظم سلوكات هذه الأخيرة، وهذا ما يجعل من الحروب السمة الغالبة في البيئة الدولية بسبب سعي الدول في تأمين نفسها بشكل منفرد.

2- **مبدأ المساعدة الذاتية:Self-help**

كانعكاس للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تلجأ الوحدات (الدول) إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية Self help، حيث يفرض هذا الوضع (الفوضى) على كل دولة (باعتبارها وحدة منفصلة ومستقلة بذاتها Independent unitary actor) أن تدير شؤونها بنفسها طالما أنه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة. وهذا ما عبر عنه **والتز**: **"يجب على الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في حالة الفوضى، أن تعتمد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها، فمبدأ"المساعدة الذاتية"، هو بشكل حتمي مبدأ التصرف في النظام الفوضوي."**[1]

3- **توازن القوة Balance of power**

تعتبر الواقعية الجديدة أن مغزى الحياة الدولية لا تعني دوما البحث عن التوازن باستعمال القوة، **ولكن المسعى الأساسي هو البحث عن الأمن** الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء الطابع الشرعي لاستعمال هذه القوة في نظام يتسم بالفوضى والاعتماد على الذات self help. وترى بذلك أن تركيبة النظام الدولي (نظام أحادي القطب، أو ثنائي أو متعدد الأقطاب) تخضع إلى التوزيعات المختلفة للقوة و القدرات بين الدول. وعلى خلاف الواقعيين الكلاسيكيين الذين يعتبرون أن نظام التعددية القطبية multipolarity هو الأكثر استقرارا، **يرى الواقعيون الجدد أن الاستقرار يكون في نظام ثنائي الأقطاب bipolarity.**

إذا يعتبر متغير الفوضى حسب الواقعية الجديدة بمثابة المرتكز الأساسي في تفسير سلوك الفواعل، حيث تعني الفوضى حسبهم"غياب سلطة مشتركة لتعزيز أية قوانين أو قواعد لتقييد سلوك الدول أو أية فواعل أخرى، الشئ الذي يجعل من الفوضى تشجع سلوك الدول على التصرف المنفرد والترويج لسلوك المساعدة الذاتية self help، وفي ظل هذه الفوضى يعد التعاون مسألة صعبة التحقيق، إضافة إلى ذلك ينزع الواقعيون الجدد نحو تبني نظرة أكثر تشاؤمية ورؤية لعالم تسوده حالة التنافس والصراع، لذلك يعتبرون بأن العلاقات الدولية عبارة عن **صراع من أجل البقاء.**

2- **الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neo-classical Realism**

تعتبر أحد التنقيحات الجديدة للمدرسة الواقعية الكلاسيكية، التي تركز في تحليلها على تأثير بنية النظام الدولي على سلوكات الدول، انطلاقا من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، ومن ثم اختلاف أنماط الاستجابة لهذه الفوضى في سلوكات الدول. وقد كتب **جيدن روز Gideon Rose** عن هذه النظرية - في مقال نشر في مجلة الـ WORLD POLITICS تحت عنوان " Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy"-

---

[1])Waltz ,Theory of international politics, **op. cit.**, p.111.

"...تدمج بشكل صريح كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية، تحور وتعصرن رؤى معينة مستنبطة من الفكر الواقعي الكلاسيكي، يحاج دعاتها أن أهداف وطموحات السياسة الخارجية لدولة مساقة أولا وفي أغلب الحالات بمكانتها في النظام الدولي، وبشكل أكثر تحديدا القدرات النسبية لقوتها المادية، وهذا هو السبب لماذا هم واقعيون. وهم يحاجون، على أية حال، أن هذه القدرات تؤثر بطريقة غير مباشرة ومعقدة في السياسة الخارجية، لأن الضغوطات النظمية يجب ترجمتها عبر المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة، وهذا هو السبب لماذا هم كلاسيكيون جدد."[1]

وقد أعطت هذه النظرية الميلاد لنظريتين في السياسة الخارجية، الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، اللتان تختلفان اختلافا عميقا بشأن القيود النسقية على سلوكات الدول، حيث أصبح الجدل الدائر بين هذين التوجهين هو حول متغير الفوضى وتأثيرها على التوجهات النزاعية للدول.

أ- الواقعية الدفاعية Defensive realism

تجد هذه النظرية جذورها في عمل **جون هيرز John Herz** حول فكرة "المأزق الأمني Security Dilemma" في خمسينيات القرن العشرين، والتي طورها فيما بعد **أرنولد ولفرز Arnold Wolfers**.[2] ومن أبرز روادها، **ستيفن والت وستيفن فان إيفيرا وجاك سنايدر**.

تفترض الواقعية الدفاعية أن الفوضى الدولية عادة ما تكون معتدلة والأمن يكون وافرا وليس شئ نادر، والدولة المعتدلة يمكن أن تدرك ذلك مع مرور الوقت ومن خلال التجربة. وحسب دعاة الواقعية الدفاعية فإن النظام الدولي يوفر حوافز للتوسع فقط تحت شروط أو حالات معينة، كتلك الناجمة عن إقدام دولة معينة على ادخار الوسائل المختلفة لرفع مستوى أمنها والذي بدوره يؤدي إلى الإنقاص من أمن الدول الأخرى، وهذا ما يولّد المأزق الأمني الذي يدفع إلى تنامي الشكوك المتبادلة تقود أحيانا إلى الحرب.[3] وبالتالي، حسب دعاة الواقعية الدفاعية، فإن الحافز للتوسع لا ينبع من القوة الزائدة، وإنما من انعدام الأمن. ويفسر **جون هيرز** المنطق وراء هذا الرأي بقوله: "**في مثل هذا الوضع (الفوضوي) فإن الشعور بعدم الأمن النابع من الشك المتبادل والخوف المتبادل، يجبر الدول على التنافس على مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن... ونحن نعتقد أن هذه المعضلة، وليست تلك العوامل (الإضافية أحيانا) مثل العدوانية، أو الرغبة في الاستيلاء على ثروات الآخرين، أو نزعة الشر العامة الكامنة في الطبيعة البشرية، تمثل السبب الأساسي لما يشار إليه عادة "بالحافز الملح للسلطة."**[4])* (

وحسب هذه النظرية، فإن الوضع الإنساني غير آمن إلى حد الشعور بالخطر، وكلما كانت الظروف أكثر فوضى وبلا تسلسل للسلطة، تعاظم الدافع لطلب الأمن. والفرضية القائمة في هذه الحالة،

---

[1]) Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy," **world politics,** vol. 51, n°1 (October 1998), p. 146.

[2]) J-J Roche**, op. cit**., p. 62.

[3]) Rose, **op. cit**., p. 149.

[4]) زكريا، **مرجع سابق،** ص. 30.

(*) يعتبر فريد زكريا أن **روبرت جيرفس Robert Jervis** قد يندرج في هذه الفئة من دعاة الواقعية، ولو أن مقاله الكلاسيكي عن مشكلة الأمن يعتبر بمثابة بيان نظري حول السياسة الدولية، لا السياسة الخارجية، إلا أن حجته الأساسية أن انعدام الأمن على نطاق النظام يصعّد مستوى الصراع الدولي. للاطلاع أكثر ارجع إلى: فريد زكريا، مرجع سابق، ص.31.

هي أن الأمم توسع من مصالحها السياسية عندما تصبح غير آمنة بصورة متزايدة، أي بدافع من الخوف وعدم الثقة. ويتناقض منطق هذه النظرية بشدة مع الواقعية التقليدية، التي تسلم بأن الدول تتوسع نتيجة للثقة، أو على الأقل إدراكا منها لزيادة الموارد.

ب- الواقعية الهجومية Offensive realism

تتفق الواقعية الهجومية مع الواقعية الدفاعية، من منطلق الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، إلا أن الاختلاف بين هذين التوجهين يدور حول دوافع السلوك النزاعي عند الدول، هل البحث عن الأمن أم زيادة القوة (التوسع).

يقر دعاة الواقعية الهجومية بأن الفوضى توفر الحوافز القوية للتوسع، كل الدول تصارع من أجل الرفع من مستوى قوتها مقارنة بالدول الأخرى، لأن الدول الأكثر قوة هي فقط القادرة على ضمان بقائها، فهي تتبع سياسات توسعية متى وأين رجحت فوائد فعل ذلك على تكاليفه، الدول تحت حالة الفوضى تواجه تهديدا دائما، قد تستخدم الدول الأخرى القوة للإضرار بها أو لإخضاعها، وهذا يرغم الدول على تعزيز قوتها النسبية من خلال بناء ترسانة عسكرية، توسعات مناسبتيه، وسياسات اقتصادية معينة.[1]

إن عبارة مضاعفة القوة لدى الواقعيين الهجوميين، تضعهم في موقع قريب من مورغنثو الذي يشدد على الصراع اللامتناهي للقوة، إلا أن مصدر هذا السلوك لدى الواقعيين الهجوميين ليس الطبيعة البشرية كما يدعي مورغنثو، بل بفعل البنية الفوضوية للنظام الدولي، وهذا يضع **ميرشايمر** قريبا من والتز، لكنه يختلف مع هذا الأخير في التأكيد على أن البحث عن القوة والأمن لا يمكن إشباعها ، بينما يقول والتز أن لها حدود، أي أن الواقعيين الهجوميين يختلفون مع والتز حول مسألة "كم هو مقدار القوة التي تريدها الدول.

ويؤكد **جون ميرشايمر J Mearssheimer** أبرز رواد الواقعية الهجومية، أن النظام الدولي عبارة عن صراع لا حدود له حول القوة، ما يقوده ليس شهية الحيوان البشري للقوة كما يجادل التقليديون، وإنما بحثا عن الأمن، فرضته البنية الفوضوية للنظام الدولي، هذه الأخيرة توفر حوافز قوية للدول للبحث عن فرص الحصول على القوة على حساب المنافسين، فالهدف الأسمى للدولة حسب وجهة نظر **ميرشايمر** هو أن تكون في وضع المهيمن وليس مجرد حفظ البقاء كما يحاج **والتز**، وفي الوقت ذاته إعاقة نظم الهيمنة المحتملة مثل الصين وأوروبا الغربية.[2]

فوفقا للواقعية الهجومية إذن، تبحث الدول من خلال سياستها الخارجية دوما على النفوذ، وهذا كنتيجة للثقة وليس للخوف، أو على الأقل إدراكا منها لزيادة الموارد. وبذلك فهي تتوسع لأنها تستطيع فعل ذلك وليس لأنها مجبرة عليه. وهذا ما يجعلها دائما في حالة صراع.

---

[1])Glenn H. Snyder ,Mearssheimer's World,-Offensive Realism and the Struggle for Security ,A Review Essay",**International Security**, vol. 27, n°1 (Summer 2002), p.152.

[2]) Stephen M.Walt ,International Relation: One World, Many Theories," **Foreign Policy** ,Special Edition, No.110 (Spring 1998), p.37.

3- نظرية النظم:

تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات ، فنظرية النظم تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة و السياسة الدولية. و يعمل منهج تحليل النظم على كافة المستويات الدولية والإقليمية و الوطنية، ويربط بين المستويات أيضا.[1] ومن أهم رواد هذه النظرية نجد **مورتن كابلان** M.Kaplan و **ديفد سنغر** D.singer و **جورج مودلسكي** G.modelski و **تشارلز ماكليلاند** Charles Makliland.

ينطلق **ديفيد سنغر** من اعتبار أن النظام الدولي هو الذي يشكل مفتاح تفسير لماذا وكيف تحاول الأمم التأثير على سلوكات بعضها البعض.[2] في حين أعطى **مورتن كابلان** النظام معنى يتمثل في مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة و متغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية.[3]

أما **تشارلز ماكليلاند** فقد اعتبر نظرية النظم كوسيلة لتطوير و فهم العلاقات بين الدول القومية فيقول" إن الخطوة الأولى أو مفتاح هذا المنهج هي إستراتيجية إدراك ومعرفة ظواهر مختلفة من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة ثم إطلاق صفة النظام عليها انطلاقا من تحديد أي عنصر من المشكلة هو الأكثر صلة بها، ثم بعد ذلك معرفة الإجراءات الواجب استخدامها لتجنب الكثير من التعقيدات بهدف التعرف على العلاقات بين المدخلات والمخرجات وللتحرك المنظم بين مستويات التحليل المختلفة بالتعرف على الصلة بين النظم الرئيسية والنظم الفرعية وللتنبه لحدود الظاهرة ومدى العمل لكل من النظم الفرعية والرئيسية وللأخذ في الحسبان دور المتغير الثابت -المقياس للدراسة وحدوث اضطرابات في بيئة النظم...كل هذه العناصر رئيسية أخرى لنظرية النظم العامة.[4]

ويعتبر **كابلن "أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية ،من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها. فبنية النظام حسب كابلن تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه."**[5] كما يرى **ماكليلاند** أن السلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ و العطاء مجتمعا وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي[6].

إذا حسب منهج التحليل النظمي فإن **بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف** وذلك عكس الاتجاه الواقعي(التقليدي) الذي يجعل من مفاهيم القوة و المصلحة التي تحرك سلوك الدول هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي.

---

[1]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص. 46.
[2]) وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، ط. 1، 1994)، ص.45.
[3]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.48.
[4]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.48.
[5])دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**،ص.119.
[6]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.48

ولكن رغم اتفاق معظم أنصار هذا الاتجاه على تأثير بنية النظام الدولي على سلوكيات الدول، أي على العلاقة بين توزيع القوة ووقوع الحروب والصراعات في النظام الدولي، إلا أنهم لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للصراع أكثر من غيرها، فظهرت بذلك ثلاثة اتجاهات أساسية تسعى إلى تفسير العلاقة بين النظام الدولي ووقوع الصراعات:

الاتجاه الأول: علاقة نظام تعدد الأقطاب بالصراع

يستند هذا الاتجاه على الفرضية القائلة أن" تواتر Frequency الحروب يخف عندما يتحول النظام من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب، أي أن زيادة عدد الأطراف الرئيسية يساهم في استقرار النظام." ويدعم هذا الاتجاه كل من **ديفيد سنغر** و **كارل دويتش**.[1] حيث يعتبر نظام القطبية التعددية أنه ميزة للنظام المستقر الذي هو نظام يركز فيه على الدبلوماسية والوسائل التقليدية للتفاوض، وتكون أهداف الوحدات فيه أهدافا محدودة.[2]

و يضيف كل من **دويتش وسنغر** أنه كلما ابتعد النظام عن الثنائية القطبية في اتجاه التعددية فان من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب، ويرى كلاهما أن التحالفات تقلل من حرية أطرافها في التفاعل مع الدول غير الأعضاء في التحالف، ومع أن التحالف يقلل من حدة ومدى الصراع بين أطرافه، إلا أنه يزيد ذلك مع الدول خارج الحلف.

كما يؤكدان على أن بنيان القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة أكبر من هذا التفاعل بين الدول، مما يمنح لها آليات لتمرير طموحاتها والتعبير عن أهدافها ومصالحها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى الحرب، كما أنه نظام لا يتميز بخاصية السباق نحو التسلح، لأن أي زيادة في الإنفاق العسكري أو إتباع سياسات دفاعية معينة لن تفهم من طرف الدول الأخرى أنها تشكل تهديدا لها.[3]

الاتجاه الثاني: علاقة نظام الثنائية القطبية بالصراع

يرى دعاة هذا الاتجاه أن الثنائية القطبية هي أكثر مدعاة للاستقرار، والأقل من حيث الحروب، ويمثل هذا الاتجاه **كينيث والتز**، الذي يعتقد أن النسق ثنائي القطبية يسوده الحذر المتبادل بين القطبين، كما أن التقارب في مستويات القوة بين القطبين يحول دون سعي أي منهما في محاولة فرض هيمنته على القطب الآخر.

كما يرى **مايكل هاس M.Haas** بدوره أن نشوب الصراعات و الحروب يكون أقل احتمالا في ظل ثنائية الأقطاب، وذلك رغم ميلها إلى أن تكون أطول نسبيا من حيث المدى الزمني الذي تستغرقه. كذلك يرى **روزكرينس R.Rosecrance** أن احتمالات الحروب و الصراع تكون أكبر في ظل النسق متعدد

---

[1]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.123.
[2]) **نفس المرجع**، ص.133.
[3]) السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.229.

الأقطاب عنها في ظل النسق ثنائي القطبية.[1] حيث أن تعدد الأقطاب يعني وجود بدائل كثيرة أو صور عديدة لأوضاع الاتزان مما قد يفسح المجال أمام تزايد احتمالات نشوب الحروب للتحول من وضع اتزان معين إلى آخر أما في ظل ثنائية الأقطاب فليس ثمة أوضاع بديلة قد تدفع بأي من القطبين إلى التعديل في الوضع الراهن.[2]

ويرى **والتز** أن هناك علاقة طردية بين زيادة القوى الكبرى لقوتها وبين تحقيق الاستقرار وذلك أن زيادة القوى العظمى لقوتها في القطبين يقلل من احتمالات استخدامها، حيث يصبح امتلاك الأسلحة مهم بتوفرها كدافع ردعي وليس باستعمالها، مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار. وعلى هذا الأساس يرى والتز ضرورة زيادة الدول العظمى في القطبين لقوتها لأن ذلك يقلل من احتمالات استخدامها.[3]

إلا أن كلا من الاتجاهين الأول و الثاني قد لاقا انتقادات من طرف بعض الباحثين الذين أدركوا قصور كل اتجاه في تقديم تبريراته، ومن بين هؤلاء المعارضين نجد **ريتشارد روزكرانس**R.Roscrans الذي يقترح نموذجا آخر -كبديل للنموذجين السابقين- يجمع بينهما وأطلق عليه "القطبية الثنائية التعددية **Bi-multipolarity**.

*** القطبية الثنائية التعددية Bi.Multipolarity (كاتجاه وسط)**

ويعتبر هذا الاتجاه كمحاولة للجمع بين ايجابيات الاتجاهين السابقين (القطبية الثنائية و التعددية) من جهة و التخلص من نقاط ضعفهما من جهة ثانية. حيث ينتقد **روزكرينس** R.Rosecrance النموذج الثنائي ويقول" إنه في هذا النظام الذي تكون القوتان العظميان معنيتين تماما بنتائج أية مسألة دولية كبرى يمكن القول أننا أمام صراع صفري Zero Sum games. ويرى أن دوافع التوسع واحتمالات الصراع بين قادة الكتلة أو التحالف هي أكبر في القطبية الثنائية أكثر منها في التعددية.

كما يرى في نظام تعدد الأقطاب أنه بالرغم من أن حدة الصراع قد تكون أقل في هذا النظام إلا أن تكرار حالات الصراع قد تكون أكثر نتيجة الاختلاف الكبير في المصالح، و يضيف" إذا كانت القطبية تحد من آثار ونتائج الصراع، إلا أنها لا تؤثر إلا بنسبة بسيطة على عدد حالات الصراع، وإذا كانت القطبية الثنائية تتضمن صراعا خطيرا بين القطبين فإنها تقتضي أو تخفف الصراعات الأخرى في أي مكان من العالم" أما النموذج الذي يقترحه روزكرينس- القطبية الثنائية التعددية-"فتعمل فيه الدولتان العظميان -القطبان -كمنظمين ضابطين للصراع في المناطق الخارجة عن حدود كل قطب منهما في حين كان الصراع لا ينتهي في أية حالة من الحالتين إلا أنه لا يمكن ضبطه في هذا النموذج".[4] وهذا يعني أن الحرب في القطبية الثنائية التعددية أقل احتمالا مما هي في القطبية الثنائية أو التعددية. إذن حسب **روزكرينس** فإن زيادة القطبية التعددية ستدعم الوفاق بين القوى العظمى و بالتالي زيادة التعاون في حل المشكلات التي تقع في نطاق القطبية التعددية.

---

[1]) مصطفى منصور، **مرجع سابق**، ص.70.
[2]) **نفس المرجع**، ص.71.
[3]) دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.133.
[4]) دورتي،بالستغراف، **مرجع سابق**،ص ص .135،136.

الاتجاه الثالث:علاقة نظام القطب الواحد بالصراع

تعرف القطبية الأحادية بأنها بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية، تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى، دون تحد رئيسي من تلك القوى.[1]

وفي علاقة شكل هذا النظام بالصراعات الدولية، يعبر عنه **مايكل هاس** M.Haas الذي يرى أن نظام القطب الواحد أكثر ميلا إلى تحقيق الاستقرار الدولي، فوجود قطب واحد -حسبه-يضمن استقرار النظام بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، وقد وجد Haas في تحليله لواحد وعشرين نظاما دوليا فرعيا بدأ من عام 1649 أن نظام القطبية الواحدة كحالة الإمبراطوريات هو أكثر أشكال الأنظمة الدولية استقرارا.[2]

كما دعا كل من **روسو** و **دونتي** من قبل إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول بعضها ببعض كما يرتبط الأفراد في دولة واحدة.[3] وحسب هذا الاتجاه فإن الصراعات والحروب لا تنتهي طالما بقي النظام الدولي قائما على تعدد الدول، والسلام لن يتحقق إلا بإلغاء هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقى وأحسن من القوميات الضيقة الراهنة، كما يرى هذا الاتجاه أنه لا يمكن تحقيق المصالح المشروعة لكافة الشعوب إلا في ظل حكومة عالمية.[4]

إذا وعلى اختلاف الباحثين حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للصراع أكثر من غيرها، إلا أنهم يتفقون حول مدى تأثير بنية هذا النظام وكذا القوى داخله وأنماط التفاعل بين أطرافه على تحقيق الاستقرار أو الجنوح إلى الصراعات و الحروب. وتفاديا لذلك الخلاف لخص **جون فاسكيز JohnVasquez** خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية في:

- الدول الأقوى في النظام الدولي هي الأميل لخوض الحروب، وحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعا بين الدول الكبرى المتعادية، حتى تقترب من درجة التعادل يزداد احتمال انجرارها إلى الحرب.

- حين تتفق الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية و الأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة، يقل بشدة نزوعها لخوض حروب ضد بعضها بعضا.[5]

و الواقع أن أسباب الصراعات الدولية المتعلقة بالنظام الدولي التي اتفق عليها علماء العلاقات الدولية قليلة نسبيا، لأن كثيرا منهم تحول من دراسة أسباب الصراع الدولي على مستوى النظام الدولي إلى دراسته على المستويين الفردي و الوطني، وحتى على مستوى موضوعات الصراع بين الدول، وقد برز هذا التحول بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة التي أفرزت أنواعا جديدة من الصراعات، أصبح للعامل الثقافي والديني دورا كبيرا في تشكلها، الأمر الذي زاد من صعوبة تبني مستوى تحليلي دون آخر في

---

[1]) عودة، **مرجع سابق**، ص.170.
[2]) السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 269.
[3]) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.322.
[4]) بوقارة، **مرجع سابق**، ص.30.
[5]) علي سالم، **مرجع سابق**، ص.14.

تفسيرها، وفسح بالتالي المجال لنظريات أخرى تقوم على تفسيرات تأملية تعطي الأهمية للعوامل غير المادية (الهويات والأفكار) في تشكيل السلوكيات النزاعية على اعتبار أنها لا تنبع من الطبيعة الفوضوية للنظام، بقدر ما هي انعكاس للتركيبة الاجتماعية والخطابات والأفكار السائدة في المجتمع.

المطلب الثالث: تفسيرات النظرية البنائية Constructivism

بدأ الاتجاه السائد في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة في مواجهة صعوبات كثيرة في شرح كيفية نهاية تلك الحرب وفهمها، وبشكل عام التغير الشامل في النسق الدولي وفهمه، فقد بدا واضحا لكثيرين أن تلك الصعوبات إنما تنبع أصلا من سيطرة الاتجاهات العقلانية على نظرية العلاقات الدولية مما دفع إلى الاعتقاد بأن منهجا مغايرا يأخذ في الاعتبار القضايا المثالية، والأفكار المشتركة قد يقدم شرحا وفهما أفضل للسياسة الدولية.[1]

بدأ ذلك مع ظهور **البنائية Constractivism** في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات التي بدأت بانتقادها للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، وكان **نيكولاس أونيف Nicholas Onuf** (*) أول من استعمل المصطلح في كتابه "**عالم من صنعنا" World of our making**، حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية.[2] التي ترى في بنية النسق الدولي على أنها توزيع القدرات المادية بين الدول، وأن البنيات والمصالح والهويات عوامل ثابتة وذلك كانعكاس لثبات وانتظام الحياة السياسية والدولية، كما تأخذ الدولة كمعطى موضوعي مسبق. وفي مقابل ذلك انطلق البنائيون من اعتبار بنية النسق الدولية على أنها **"توزيع الأفكار"** بين الفاعلين، وأن فواعل بيئة اجتماعية ما يشكلون ويعيدون تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون فيه، لذلك فهي تعتقد أن البنيات والمعتقدات والمصالح ليست بعوامل ثابتة، بل قابلة للتغيير باستمرار وبأن للفواعل دورا محتملا أكبر في السياسة العالمية.[3]

ويرى Wendt أن النظرية البنائية هي نظرية هيكلية في النظام الدولي، وتتمتع بالسمات التالية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل "تذاتاني" Intersubjective.
- هويات و مصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.[4]

---

[1]) ونت، **مرجع سابق** ،ص.05.

* إلى جانب عمل أونيف ،صدر مقال سنة 1992 **لألكسندر واندت Alexander Wendt** والمعنون ب" **Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics**" والذي أحدث بدوره أثرا كبيرا في إثراء وتطوير التفكير البنائي ،حيث أصبح Wendt يلقب بأبي البنائية .كما ظهرت العديد من التنقيحات في إطار التفكير البنائي وهو ما انعكس على بروز العديد من الاتجاهات حيث كان العامل الابستيمولوجي هو المؤشر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات حيث نجد البنائيين الوضعيين أو الحداثيين Constructivist Modernist ويمثلهم **ألكسندر واندت**،والبنائين النيوكلاسيكيين أمثال **N. Onuf, A .Adler ,F .Kratochwill** إلى جانب **Peter Katzenstein** .ومعظم هؤلاء يميلون إلى تبني ابستيمولوجية وضعية .أما البنائيون الحداثيون أوبعد الحداثيون أمثال **David ,Rechard Ashely ,J.Der Darin Compbel** إلى جانب **R B.J Walker** فهم يتبنون ابيستيمولوجيا بعد وضعية.

[2]) عز الدين حمايدي،**دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية(جامعة قسنطينة:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2005)،ص.34.

[3]) ونت، **مرجع سابق**،ص.07.

[4]) عمار حجار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية(جامعة باتنة، 2002)، ص. 40.

وبذلك تؤكد البنائية (من الناحية الأنطولوجية) أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع دولي Global Society،على غرار ما أكده **هدلي بول** H. Bull الذي يرى أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع فوضوي، غير أن البنائية ترى عكس هدلي بول أن الفواعل ليست فقط الدول بل كذلك المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الفواعل العبر وطنية والحركات الاجتماعية المختلفة من بينها الحركات العرقية والوطنية، كما تعتبر بأن المجتمع الدولي ليس حاصل جمع هذه الفواعل، بل هو كائن آخر يؤثر ويتأثر بأجزائه.[1]

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما استطاعت البنائية تفسيره من خلال اعتمادها على متغيري الهوية والمصلحة، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك". زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجئوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

ومن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي" **كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها.**" ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك.

وتنطلق البنائية من تصورات تنتقد الاتجاهات النظرية العقلانية التي ثبت فشلها في أعقاب نهاية الحرب الباردة من خلال عدم قدرتها على تفسير نهاية هذه الحرب وبشكل سلمي ويتضح ذلك في العناصر التالية:

1- تستند الاتجاهات النظرية العقلانية في تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادية، وعلى خلاف ذلك تنطلق البنائية من عناصر غير مادية وبالتحديد على عنصر **الهوية Identity** التي تعتبرها مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمتطلباتها ومؤسساتها، ومع ذلك فالبنائية لا تنفي دور العوامل المادية، بل هي تحاول أن تربط بين الأبعاد المادية، الذاتية والتذاتانية في العلاقات الدولية. وقد أوضح وندت **"أن المصادر المادية تكتسب فقط معنى بالنسبة لأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم."**[2]

2- أن الاتجاهات العقلانية تعتبر أن الواقع الاجتماعي شئ معطى وبالتالي فان مصالح الدول شئ معطى كذلك، في حين أن البنائيين يعتبرون أن النظام الدولي هو من اختراع الإنسان، فهو نتاج للفكر

---

[1]) حمايدي، **مرجع سابق** ،ص.34.

[2]) Jeffrey T.Checkel,"The Constructivist Turn in International Relations Theory", Review Article, **World Politics**, Vol.51.No.02, 1998.pp.1-20.

الإنساني الصرف، مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زماني متصل وإذا تغيرت الأفكار التي تسود العلاقات الدولية القائمة، فان النظام نفسه سيتغير معها كذلك لأن النظام يتضمن تلك الأفكار.[1]

3- تركز البنائية كإطار مفهوماتي على مفاهيم البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، وهو إطار مفهوماتي اجتماعي قائم على الأفكار. وفي رأي **ونـدت** أن المفهوم الواقعي للفوضى لا يفسر لنا كيف تحدث الصراعات بين الدول تفسيرا كافيا، وفي اعتقاده أن المسألة الحقيقية تكمن في كيفية استيعاب الفوضى وفهمها.[2] وهي بذلك تتخلى عن المفردات والتعابير مثل: الدولة، توازن القوى، الفوضى وغيرها. كما تتولى تحليل تأثير تلك الكلمات، وتحليل المبادئ والقواعد، والتطبيقات العملية لها، والدور الإنساني في صنع التركيبات الاجتماعية.[3]

4- تنظر البنائية إلى بنية النظام الدولي نظرة اجتماعية باعتبار أن الوحدات الأساسية المشكلة له تبنى على أساس التفاعلات الاجتماعية المستمرة التي تؤدي إلى سلوكيات غير مستقلة في الغالب، فهي تعبير عن محصلة اجتماعية داخلية، ولذلك ينظر البنائيون بمنظار سوسيولوجي للدولة على عكس الواقعيين. وإن اشتركوا في أن الدولة فاعل أساسي كما تظهر هذه النظرة من جهة أخرى على مستوى البيئة الخارجية للدولة من خلال علاقاتها الدولية، حيث أن الأنماط السلوكية الدولية ما هي في النهاية إلا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل دولاتية، أي أن السياسة الدولية تفهم **بشكل تاذاتاني Inter-subjectivity** ، ويصبح هذا الاقتراب صحيحا في دراسة جميع الظواهر الدولية كالفوضى، الأمن، الصراع...الخ.

5- تحاول البنائية تجاوز العلاقة الانفصالية التي أقامها العقلانيون بين الفاعل Actor والبنية Structure عبر إطلاق فكرة التكوين المتبادل Mutual constitution التي ينظر من خلالها لسلوك الفاعلين استنادا إلى ترتيبات النظام الدولي، حيث تشكل الصفة البنيوية لهذا النظام تبعا لممارسات الفاعلين فيه، ويخالف هذا الطرح تماما للاهتمام المركزي للواقعية التقليدية بالفاعل لفهم ظاهرة الصراع الدولي، ولإفراط الواقعية البنيوية في الاعتماد على بنية النظام الدولي لتفسير السياسة الدولية.[4]

6- على عكس التصورات التقليدية التي تهتم بوصف سلوكيات وممارسات الفاعلين، فإن البنائية تعتبر **أن فهم الفاعل للظاهرة يحدد سلوكية تجاهها**. ويولي البنائيون أهمية كبرى لممارسات الدول السابقة لأنها تجعلنا نفهم إدراكها لحالات معينة تفيدنا في التفسير في حال تكرارها.

7- يرى البنائيون أن فشل النظريات التقليدية يرجع في جزءه الكبير إلى إهمالها لمتغير الهوية Identity[5] وترى أن هذا الإهمال انعكس على عدم قدرة الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات،

---

[1])عبد الناصر الدين جندلي،**انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية(جامعة الجزائر،2005/2004) ،ص.447.

[2]) **نفس المرجع**، ص.448.

[3]) عودة، **مرجع سابق**، ص.162.

[4]) J T.Checkel**, op. cit.,** pp.1-20.

[5]) **Ibid**.

خاصة الداخلية منها باعتبار **أن أغلبها نزاعات يضبطها ويغذيها عنصر الهوية**، وهذا الأخير إلى جانب الأفكار والإدراك والمعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة، والاتجاه الذي يتخذون ضمنه سلوكياتهم الدولية إما تنافسا أو تعاونا من جهة أخرى، ويقول وندت بهذا الخصوص:

"إن الهويات والمصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة التي يرون أنها تنتج في السياسة الدولية التي نشاهدها، ليست من المعطيات في الواقع، لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادها، وبعد أن نكون قد أوجدناها فإن باستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف، وسيكون ذلك من الصعب لأننا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم، ولكن يمكننا أن نجعله غير ذلك."[1]

ويركز **وندت** على عملية التفاعل التي تشكل بنية النظام، فهو يقول:"إننا نبالغ في الافتراض إذا كنا نفكر بأن الدول لديها هويات ومصالح قائمة قبل التفاعل، فلا يوجد ما يسمى بمعضلة أمنية تلقائية للدول، إن مثل هذا الإدعاء أو ذلك الذي يقول "إن الدول مثل الأفراد في وضع يفترض مسبقا أنها قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عملية تفاعلها...وبدلا من ذلك فإن المساعدة الذاتية لا تظهر إلا من جراء التفاعل بين الدول."[2]

إذا يبدو أن البنائية بهذا البناء النظري المتقدم حاولت أن تكون بمثابة حلقة وصل أو **Bridge Gaps** تملأ الفراغ الناجم عن الانتقال من مرحلة الفلسفات **الوضعية** ممثلة في النظريات العقلانية إلى مرحلة **ما بعد -الوضعية** ممثلة في المقاربات التهديمية **Deconstructuvism** أو التأملية **Reflectivism()**[*].

يتضح إذا من خلال ما سبق أن البنائيين من خلال تفسيرهم للسلوك الخارجي للدول قد اعتمدوا **مستوى تحليل تركيبي** يجمع بين الفرد والمجتمع المحلي بالإضافة إلى النظام الدولي. حيث يعتبرون **"أن الوكلاء Agents الذين هم العنصر البشري، ممثلو المصالح، والاحتياجات والرغبات الاجتماعية والمؤسسية، وهم من يقومون بعملية الاختيار الاجتماعي، وخلق الترتيبات والتركيبات الاجتماعية التي هي بدورها صنيعة من صنائع الوكلاء."**[3]

ويعتبرون أن مفهوم الوكالة مفهوم اجتماعي، يعبر عن حالة اجتماعية، ولهذا فالدولة من خلال الحكومة، هي تعبير عن مجموعة أفراد في بناء اجتماعي محدد. وهذا البناء هو بناء لوكالات اجتماعية على مستويات التحليل الثلاثة:**الفرد، والدولة، والنظام الدولي.**[4]

وبذلك فهذا الموقف الوسط فيما يخص مستوى التحليل المعتمد يتناسب أكثر مع غاية **النظرية التركيبية**، حيث أن المستوى المحلي والقيم السائدة داخل المجتمع تأخذ نسبة كبيرة في تحليل السلوك الخارجي إذا ما قورنت بمدى تأثير بنية النظام الدولي على غرار ما يسلم به الواقعيون الجدد. وينعكس

---

[1]) جون بيليس وستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية** (ترجمة مركز الخليج للأبحاث ،ط.1، 2004) ،ص.397.

[2]) **نفس المرجع**، ص.396.

[*] تشمل المقاربات التأ ملية كل من: النظريات النقدية وما بعد حداثية أو ما يطلق عليها البعض المقاربات الراديكالية كونها اعتمدت على قطيعة مع مستويات البحوث الوضعية، وتبرز هذه السمة أكثر بالنسبة **للبنائيين الحداثيين Modernists Constructuvist"** خاصة مع كتابات **Alexandr Wendt** و بالخصوص على مستوى منهج البحث لديه المعتمد على المعطيات التجريبية **Emperical Data**.

[3]) عودة، **مرجع سابق**، ص.163.

[4]) **نفس المرجع**، ص. 164.

هذا التحليل على السلوكيات النزاعية التي تنتهجها الدول في بيئتها الخارجية،فالصراع حسب البنائيين ليس كانعكاس لحتمية الفوضى السائدة في النسق، بل هي كانعكاس للأفكار والقيم السائدة في المجتمع (التنشئة الاجتماعية، الخطاب السائد...)، ولذلك يقترح البنائيون بناء معرفي جديدة يختلف عن المسلمات القائمة في الاتجاهات التقليدية، لتفسير ظاهرة الصراعات الدولية:

- **<u>دور متغير الهوية في تفسير السلوكيات النزاعية للفواعل:</u>**

رغم أن البنائية تتقاسم بعض الافتراضات مع الواقعية لاسيما فيما يتعلق بفوضوية النظام الدولي والإقرار بالإمكانيات والقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى وعقلانية الفاعلين، إلا أنها ترفض ما يسميه الواقعيون بتصور كرة البيليارد **Billiard Ball image**، كون هذا التصور فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات والصراعات الدولية. وفي المقابل يرغب البنائيون في اختبار ما يوجد بداخل كريات البيليارد للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات.[1]

ولأنه من المهم فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول لاستيعاب المخرجات السياسية لها، وحتى لا يتم حصرها في مخرجات البنية الفوضوية للنظام الدولي. وبالتالي بدل الاعتماد على حتمية البنية المادية الجامدة ومدى تأثيرها على السلوك النزاعي للفواعل، نجد البنائيين يدخلون متغيرات البنية القيمية ودورها في تشكيل هوية الفواعل. وتعتقد البنائية في هذا الإطار أن الهويات والمصالح والسلوك لأي دولة تبنى اجتماعيا وذلك من خلال التأويلات والإدراكات المشتركة للعالم.[2] وذلك نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يمسح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم، والذي يبلوره الواقع ذو الطبيعة التذاتانية، حيث لا وجود لشئ معطى أو حتمي، بل الإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على تكوين الواقع. وفي هذا الإطار يسوق لنا Wendt مثالا حول المسدس قائلا: "المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو، لأن العداء علاقة اجتماعية وليس مادية."ونفس الشئ بالنسبة للأسلحة النووية.[3]

وإذا طبقنا هذا المثال على العلاقات الأمريكية مع روسيا بعد الحرب الباردة فهي لا تحمل نفس المدلول لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة أوروبية مثلا وذلك استنادا إلى إدراكات كل فاعل من طبيعة القيم والمعتقدات التي يحملها كل طرف عن الآخر، هذا فضلا عن دور الهوية في تعميق هذا الاختلاف، فإذا تغيرت هذه المعتقدات والتمايز مع الغير تغيرت طبيعة الانطباع من السلب للإيجاب.

وهذا يؤكد بدوره أن الصراعات الدولية-حسب البنائيين- لا يغذيها السعي لاكتساب القوة من أجل المصلحة(كما يعتقد الواقعيون التقليديون) ولا الطبيعة الفوضوية المطلقة للنظام الدولي (على غرار الواقعيين الجدد)، بل يستندون في تفسير أشكال النزاعات المختلفة بالتركيز على تفاعلات الوحدات الأساسية، من خلال إرجاع أسباب النزاع إلى التوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة وهي

---

[1]) جندلي، **مرجع سابق**، ص.446.
[2]) حجار، **مرجع سابق**، ص.43.
[3]) **نفس المرجع**، ص. 43.

العوامل التي ترى البنائية أنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة أو الظروف الاجتماعية.

وقد شكلت النزاعات ذات الطابع الاثني ذريعة للتدخل الخارجي بدافع القرابة والانتماء الاثني الواسع حيث يصبح البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي، هذا إذا أضفنا مدى إسهامها في توسيع دائرة الأطراف المتصارعة، وبالتالي فإن ما يبدو للوهلة الأولى بأنه صراع داخلي قد يتحول إلى صراع دولي علني أو خفي وبالتالي لا يعود صراعا داخليا(*). ولعل أبرز مثال على ذلك نجد أن روسيا بعد الحرب الباردة أصبحت توظف متغير الهوية لإعادة نفوذها وسيطرتها المطلقة على المناطق التي كانت تابعة للإتحاد السوفيتي السابق، وهذا ما ولد العداء بينها وبين العديد من الجمهوريات، على غرار جورجيا، نتيجة تحريض روسيا لأقلياتها العرقية في أبخاريا وأوسيتيا الجنوبية على الانفصال عن جورجيا بذريعة الانتماء العرقي، وهو بدوره ما ولد مشاعر الغضب الأمريكي الموالي لجورجيا تجاه روسيا. ونفس الشئ الذي حدث عندما تبنت النخبة الصربية خطابات تضع قضايا الهوية الاثنية والثقافية في أولويات نزاعها مع ألبان كوسوفو، الأمر الذي ساهم في إحياء الضغائن القديمة وإثارة النزاع بالاستناد إلى أحقاد تاريخية ضد المسلمين بحكم الاختلاف الاثني بينهم، وهو ما ولد كارثة إنسانية استدعت تدخل أطراف خارجية لإخمادها.

وربما يتفق التحليل البنائي للنزاعات (المرتكزة على الهوية) مع فكرة هنتنغتون، إذ يقول: **"يكشف الناس هويات جديدة عادة ما تكون قديمة، هم يسيرون تحت أعلام جديدة، عادة ما تكون قديمة، لتؤدي بدورها إلى حروب مع أعداء جدد، هم في حقيقة الأمر أعداء قدامى.**"[1] وهذا يعني أن النزاعات بين الدول تغذيها التراكمات الحضارية الثقافية. فالهوية التي تعتبر بناء اجتماعيا يتشكل باستمرار عبر الخطابات الاجتماعية النافذة، يقوم المنظمون بالتحكم بها باستدعاء الأساطير وإعادة صياغة المفاهيم، وإعادة تفسير حقائق سابقة، بل وحتى تلفيق قصص خيالية يدعمون بها وجهات نظرهم. ويستعمل المتطرفون هذه العملية لتصعيد الصراع بحيث يمكن تبرير نفوذهم وسلطتهم المطلقة، وعندما تصبح سياسة المجموعة مجرد تنافس بين المتشددين، فإن العلاقات مع المجموعات الأخرى تدخل حلقة العنف.[2]

وعموما نستخلص أن الصراع وفق التحليل البنائي ليس معطى مسبق أو نتيجة لفوضى النظام الدولي، وإنما هو نتاج للتوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة (أي نتاج لعوامل غير مادية) وهي العوامل التي ترى البنائية بأنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة بالإضافة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية، والتي تنعكس في الخطابات السائدة في المجتمع والميول النخبوية التي

---

*) يورد **كارل دويتش Karl Deutsche** في هذا الإطار ما يسميه **الحرب بالنيابة War by proxy**، فيقول: "إذا كان طرفي الصراع يعتمدان في قدراتهما الأساسية سواء البشرية أو المعنوية أو المالية أو أي مصادر أخرى على مصادر خارجية فإننا والحالة هذه نكون أمام حرب بالنيابة التي هي :صراع دولي بين قوتين خارجيتين يدار على أرض دولة ثالثة ويختفي وراء مسائل داخلية لتلك الدولة الثالثة ويستخدم رجالها ومواردها وأراضيها لتحقيق أهداف إستراتيجية." للمزيد من الاطلاع ارجع إلى:

- دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.243.

[1]) صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي** ،ترجمة: طلعت الشايب، (القاهرة: سطور،ط.2، 1997)،ص.36.

[2]) Chaim Kauffmann," Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars," **International Security,** vol. 20, (1996) ,p.152.

بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعيه من خلال تعبئة الجماهير وإحياء الضغائن التاريخية من أجل تمرير أهدافها المصلحية.

المحور الثالث:

الطبيعة الجديدة للنزاعات الدولية

المحاضرة الأولى: التحول في شكل النزاعات واتجاهها

إن نهاية صراع الحرب الباردة لم تلغ مصادر النزاعات الدولية ومحركاتها بقدر ما أدت إلى تحول في شكلها وإتجاهها، فالطابع الجديد للنزاع أخذ تركيبته من داخل الوحدة السياسية الواحدة سواء كانت دولةً أو نظاماً إقليمياً أو تحالفاً سياسياً .ويمكن تلمس أوجه هذا التحول عبر مستويين:

الأول :بروز أنماط جديدة من النزاعات ليست بالضرورة بين الدول كما كان حاصلا لعقود طويلة .ومن أهمها النزاعات داخل الدول وهي في الغالب نزاعات من أجل الدول كأن تتصارع جماعة داخلية معينة مع السلطة المركزية القائمة أو مع جماعات داخلية أخرى من أجل السعي إلى إقامة دولة مستقلة.

والحقيقة أن دوافع هذا السلوك النزاعي للجماعات والتنظيمات الداخلية عديدة، وهي تتراوح بين الأسباب السياسية والأسباب الثقافية القيمية، كما نجد أنها في معظم الأحيان تتم كنتيجة حتمية لفشل وتفكك القيمة المركزية للدولة .لذلك يبين بريجينسكي بأنه كلما تراجعت الدولة -الأمة عن سيادتها، إزدادت الأهمية النفسية لقومية الجماعة، وتصبح محاولة الوصول إلى توازن بين ما يترتب على التطورات الدولية الجديدة والحاجة إلى تجمع قومي حميم وخاص مصدراً للإحتكاكات والنزاعات .

وفي ظل هذا التحول في طبيعة النزاع من النزاع بين الدول إلى النزاع داخل الدول والنزاع من أجل الدول، تشير الإحصاءات إلى أنه من بين 61صراعا شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين، كان 58منها صراعا داخليا أي نسبة 95% ، و 90% تقريبا من ضحايا تلك الصراعات مدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال)استنادا إلى معطيات التقرير الدولي للتسلح لعام.(2002

فالصراعات إذن أصبحت بين الجماعات وليست بين الدول، والضحايا فيها من المدنيين ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها ومثال النزاعات المسلحة في افريقيا من الصومال وروندا إلى ليبيريا دليل واضح على ذلك، ويتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وإرتباطها بخلفيات عميقة، بالإضافة إلى الإستخدام المتزايد للعنف والإنتهاك الشديد لحقوق الإنسان .

الثاني :إن انهيار نظام الحرب الباردة أدى إلى اختلال التوازن الدولي المبني على الثنائية القطبية .ولذلك أصبحت النزاعات الإقليمية أو الوطنية منفصلة في أحيان كثيرة عن طبيعة النظام الدولي وتحكمها نزعات ذاتية أكثر مما هي إمتداد لتوازنات دولية كما كان حاصلا خلال فترة الحرب الباردة.

أما من جهة ثانية فإنه بمقدار ما ساهم نظام القطبية الثنائية وما رافقه من إستقطاب دولي في الحقبة السابقة في تجميد النزاعات أو بالأحرى لجمها والحد منها بسبب ما تميز به من توازن في الرعب، فقد أدى سقوط جدار برلين وما تبعه من إنهيار الاتحاد السوفياتي وإنتهاء الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية إلى فتح التاريخ أمام حقبة من النزاعات الكبرى الناجمة عن نزوع الدول العظمى إلى إعادة ترتيب الأوضاع حسب مصالحها الخاصة.

وبناءا على ما تقدم، يتضح جليا أن الأسباب المغذية للحالة النزاعية إختلفت كثيرا عما شهدته الحقب التاريخية السابقة .فتاريخيا كان النزاع في مستوياته العميقة واجهة للتنافس بين الوحدات الكبرى في البناء الدولي سواء ما إرتبط بالتنافس بين الدول الكبرى على المقدرات الطبيعية للدول الضعيفة، أو ماتعلق بحركات التحرر من الإستعمار أو الصراع الإقليمي على منطقة نفوذ معينة أو التنازع حول إمتداد جغرافي حدودي.

وبغية ملامسة جانب مهم أدى إلى التحول في مفهوم النزاعات، جلّي بنا أن نشير إلى نقطة مهمة مفادها أن النزاعات خلال الحرب الباردة حتى وإن حدثت داخل دائرة كل من المعسكرين، إلا أنها لم تكن لتهدد التوازن الدولي القائم، على عكس ما هو حاصل اليوم حيث ينظر إلى النزاع كآلية لإعادة تشكيل توازنات إقليمية ودولية معينة، أي تحول النزاع إلى أداة إستراتيجية تستخدمها الدول لتمرير سياساتها وتصوراتها الإستراتيجية .وهو ما يحدث توتراً في فهم الوضع النزاعي بين الأطراف، فالدولة التي تعتبر اللجوء إلى النزاع أساساً لضمان أمنها، تفسره الدولة الأخرى بأنه تهديد لنفس القيمة وهي الأمن وهنا تحدث" **المعضلة النزاعية** "بذات الطريقة التي فسر بها المؤرخ الإغريقي **ثيوديديس** الحروب البيلوبونيزية في اليونان القديمة، حيث يقول بأنها نشأت بسبب صعود القوة في أثينا والمخاوف من هذا الصعود في إسبرطة.

المحاضرة الثانية :الأشكال الجديدة للتهديد

إن هذا التحول في طبيعة النزاع ومفهومه هو متغير تابع لجملة من المتغيرات المستقلة، منها خاصة الأشكال الجديدة للتهديد، حيث يرى العديد من الكتاب وعلى رأسهم بول كينيدي بأنه بعد نهاية الحرب الباردة إستبدلت النزاعات العسكرية ومعها السباق على التسلح بالتهديدات الاقتصادية والتنافس الثقافي ومختلف أشكال الحرب التجارية .وتبعا لذلك تلجأ اللغة المستخدمة اليوم لوصف ما يجري على صعيد حركة التجارة و الإستثمارات العالمية أكثر فأكثر إلى المفردات العسكرية.

وبالفعل يدور الحديث حول عبارات" الصناعات المحاصرة "و "الأسواق المخطوفة " و" السياسات التجارية العدوانية. "

كما يقول أيضا في هذا الصدد **روبرت كوبر** Robert cooper في كتابه " دولة مابعد الحداثة والنظام العالمي "تأكيدا لقيمة المتغير الاقتصادي في النزاعات الجديدة " إن عددا كبيرا من الدول القوية لم تعد تريد القتال أو الغزو، لأنها أصبحت تعمل على تحقيق أهدافها بوسائل إقتصادية وثقافية أخرى .

كما أننا نشهد بروزاً لـ **النزاعات اللامتماثلة** كشكل جديد من أشكال النزاعات الدولية، وهي في الغالب تستمد لا تماثلها من عنصرين أساسيين :

الأطراف :كتلك التي يكون أحد أطرافها لاعبون غير الدول، مثل :التنظيمات الإرهابية التي تملك قوة إلحاق الضرر بالدول.

الأهداف والوسائل :حيث يكون هدف أحد الأطراف هو التوسع أو تحقيق مركز نفوذ إقليمي، بينما هدف الطرف الآخر هو إبراز الذات والتعبيرعن أهدافه ومبادئه الإيديولوجية والإنتصار لأفكاره ومعتقداته، مثل الحالة التي تكون فيها الدولة في مواجهة تنظيمات مسلحة مؤدلجة .كما أن هذا الشكل من النزاعات غالباً ما يُدار بوسائل متباينة، حيث يعتمد طرف ما على وسائل رسمية كقوات الجيش والمعدات العسكرية...الخ، في حين يلجأ الطرف الآخر إلى وسائل مختلفة في مواجهة خصمه ترتبط أساسا بطابعه السري وغير المشروع.

*أما بالنسبة للنزاعات المستقبلية، فإنها ستكون نتاجا لجميع الاتجاهات السائدة التي تعبر عن التحولات العميقة في طبيعة البيئة الدولية، والامتزاج بين هذه الاتجاهات سيفرز أنواعا مختلفة من الصراعات ليست من حيث أسبابها فحسب، بل أيضا من حيث أساليب مواجهتها، ومن حيث تعاون الدول المتحالفة أو تنافسها ومن ثم يصبح المجال مفتوحا لاحتمالات كثيرة .فعلى ضوء التطور الهائل لتقنيات المعلومات والذي سيمتد حتى سنوات قادمة، يمكن لهذه التقنيات وحدها أن تؤثر في سلسلة الصراعات بدءاً بالحروب الكبرى وإنتهاءا بالعمليات الإرهابية.

قائمة المراجع التي ينصح الطلبة بالرجوع اليها

1- الكتب:

- الكسندر ونت ،**النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية** ،ترجمة:عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض:النشر العلمي والمطابع ،2005)
- السيد عليوة، **إدارة الصراعات الدولية**(مصر :الهيئة المصرية العامة للكتاب،1988).
- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت:جامعة الكويت، 1982)
- أكزافييه غيوم، **العلاقات الدولية**، ترجمة: قاسم المقداد (بيروت: دار الكتاب العربي، 2001)
- جيفري كيمب، جريمي بريسمان، **نقطة اللاعودة: الصراع الحضاري من أجل السلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: رضا خليفة وتوفيق على منصور (القاهرة: مؤسسة الأهرام ،1999)
- جوزيف س.ناي الابن، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل(القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،ط.1، 1997)
- جون بيليس وستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية** (ترجمة مركز الخليج للأبحاث ،ط.1، 2004)
- حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية:مقاربة نظرية**(الجزائر :مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، 2008) صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي** ،ترجمة: طلعت الشايب، (القاهرة: سطور ،ط.2، 1997)
- صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي** ،ترجمة: طلعت الشايب، (القاهرة: سطور ،ط.2، 1997)
- صالح يحي الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**(القاهرة:مكتبة مدبولي،ط.1. 2005)
- عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات** (الهدى للنشر والتوزيع ط.1 ،2005)
- عبد الوهاب الكيالي وآخرون،**موسوعة السياسة، مادة (الصراع)**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1981)
- فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة،الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة: رضا خليفة (القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1999)
- كمال حماد، **النزاعات الدولية: دراسة قانونية في علم النزاعات**(لبنان:الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع،ط.1، 1998)
- لويد جونس، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفني ومحمد السيد سليم (الرياض:مطابع جامعة الملك سعود،ط.1، 1989)
- ممدوح محمود مصطفى منصور ،**سياسة التحالف الدولي** (القاهرة : مكتبة

- مدبولي،1997) إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى** (لبنان:الأهلية للنشر والتوزيع، ط.1، 1999)
- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاع في الفكر والممارسة الغربية** (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،ج1، 2003)
- محمودي عبد القادر، **النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي** (الجزائر: منشورات ANEP، ط.1، 2001)
- محمد سعيد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط. 1، 2007)
- ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985
- وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، ط. 1، 1994)

2- المجلات:

- أحمد علي سالم ،"عن الحرب والسلام ..مراجعة لأدبيات الصراع الدولي،" **السياسة الدولية** ،م.42،ع.170(أكتوبر 2007)
- فؤاد نهرا، "مفهوم الأزمة في النظام العالمي الجديد"، **معلومات دولية**، ع.57(صيف 1998)
-

3- الرسائل و الأطروحات الجامعية :

- رياض بوزرب، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،2008/2007)
- عبد الناصر الدين جندلي،**انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية(جامعة الجزائر،2005/2004)
- عز الدين حمايدي،**دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية(جامعة قسنطينة:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2005)
- عمار حجار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية(جامعة باتنة، 2002)

مراجع باللغة الأجنبية:

Livres:

- Chaim Kauffmann," Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars," **International Security,** vol. 20, (1996)
- Hans, Morgenthau, **politics Among Nations** (New-york: Alfredknopf, 4th ed., 1967)
- -Jean Jaque Roche, **Théories Des Relations Internationales** (Paris:Montchrestien, 5eme ed, 2004).
- Kenneth N.Waltz, **Theory of international politics** (Addison-Wesley: Publishing Company Reading, 1979), p.18.
- Pierre de Senarclens ,**Mondialisation, Souveraineté et théories des relations internationales** (Paris:Dalloz1998 ,)
- Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism** (New York: Macmillan 1987)
- Raymond Aron**, paix et guerre entre les nations** (calmande édition, 1968)

- Thomas Khun**, The Structure of Scientific Revolution ,A fundamental in intellectual history** (USA, 1968)

Revues:

- Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy," **world politics,** vol. 51, n°1 (October 1998)
- Glenn H. Snyder ,Mearssheimer's World,-Offensive Realism and the Struggle for Security ,A Review Essay",**International Security**, vol. 27, n°1 (Summer 2002).
- Jeffrey T.Checkel,"The Constructivist Turn in International Relations Theory", Review Article, **World Politics**, Vol.51.No.02, 1998
- Stephen M.Walt ,International Relation: One World, Many Theories," **Foreign Policy** ,Special Edition, No.110 (Spring 1998)